Information Sciences Letters
An International Journal

http://dx.doi.org/10.18576/isl/121116

Educational Requirements to Enhance the Responsibility of King Khalid University Towards Environmental Sustainability

A. B. Y. Al-Ghafiri

Education Department, Faculty of Education, King Khalid University, Kingdom of Saudi Arabia

Received: 8 Aug. 2023, Revised: 28 Aug. 2023, Accepted: 18 Sep. 2023.
Publishedonline:1 Nov. 2023.

Abstract: This study aimed to identify the educational requirements to enhance the university responsibility towards environmental sustainability in the light of 2030 vision, and to reveal the degree of fulfillment of these requirements to enhance the responsibilities of King Khalid University (administrative, educational, research, and societal) towards environmental sustainability from the faculty members' perspectives according to variables of: administrative position, academic degree, and specialization. This descriptive study relied on a questionnaire to which (273) faculty members at King Khalid University responded. The results showed that the degree of fulfillment of those requirements was weak. The study also found that there were statistically significant differences according to the variables of specialization and academic degree on the total questionnaire of "The fulfillment degree of the educational requirements to enhance the university responsibility towards environmental sustainability". The study suggested several procedures to achieve those requirements.

Keywords: educational requirements - responsibilities of King Khalid University - environmental sustainability - 2030 vision.

*Corresponding author e-mail: ahmad143711@gmail.com

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

المتطلبات التربوية لتعزيز مسؤولية جامعة الملك خالد نحو الاستدامة البيئية

د. أحمد بن على يوسف الغفيري

قسم التربية، كلية التربية، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية

المستخلص: استهدفت هذه الدراسة التعرف على المتطلبات التربوية لتعزيز مسؤولية الجامعة نحو الاستدامة البيئية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030، والكشف عن درجة تحقق هذه المتطلبات لتعزيز مسؤوليات جامعة الملك خالد (الإدارية، والتعليمية، والبحثية، والمجتمعية) نحو الاستدامة البيئية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وفق متغيرات: المنصب الإداري، والدرجة العلمية، والتخصص. واعتمدت هذه الدراسة الوصفية المسحية على استبانة استجاب عليها (273) عضو هيئة تدريس بجامعة الملك خالد. وقد أوضحت نتائج الدراسة تحقق المتطلبات التربوية لتعزيز مسؤوليات الجامعة (الإدارية، والتعليمية، والبحثية، والمجتمعية) نحو الاستدامة البيئية بدرجة ضعيفة. كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق دالة إحصائيا بحسب متغيري التخصص والدرجة العلمية على إجمالي استبانة "واقع تحقق متطلبات تعزيز مسؤوليات جامعة الملك خالد نحو الاستدامة البيئية". واقترحت الدراسة آليات عدة لتحقيق متطلبات تعزيز مسؤوليات جامعة الملك خالد نحو الاستدامة البيئية.

الكلمات المفتاحية: المتطلبات التربوية – مسؤوليات جامعة الملك خالد - الاستدامة البيئية - رؤية 2030.

المقدمة:

شهد القرن العشرون تغيرات كثيرة على كافة الأصعدة المعرفية والتكنولوجية والصناعية والاقتصادية والتجارية، كما شهد في الوقت ذاته الكثير من الصراعات السياسية والحروب العالمية التي نجم عنها كوارث استنزفت البيئة وهددت كوكب الأرض تهديدات بالغة جعلت منظمات المجتمع الدولي تحت ضغط مستمر لإيجاد حلول لمثل هذه المخاطر والتهديدات البيئية التي تأتي على رأس المشكلات المجتمعية التي ينبغي تكاتف كافة مؤسسات المجتمع لحلها.

ومع تزايد الاهتمام بتحقيق التنمية المستدامة من أجل مستوى أفضل من الحياة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، توالت الدعوات لسرعة استجابة الجامعات لتلك المشكلات البيئية، نظراً لديناميكيتها وتجددها وتوسع تأثيراتها وتمدد انعكاساتها السلبية على المجتمعين المحلي والعالمي من ناحية، ولكون الجامعة تمثل أهم وأكثر المؤسسات التي تؤثر وتتأثر بالبيئة المجتمعية المحيطة بها؛ فقد تشابكت وظائفها وتعددت مسؤولياتها في العصر الحديث لتشتمل – إضافة إلى أدوارها المنوطة بها والمتعارف عليها – على تحقيق خطط المجتمع التنموية والإسهام في تطويره وتقدمه، وذلك من خلال استثمار موارد البيئة لخدمة المجتمع وتلبية احتياجاته، ولخدمة البيئة - كذلك - من خلال تظافر كافة الجهود الحكومية والأهلية لتنمية المجتمع وطاقاته البشرية [1].

ومع تفاقم مشكلات البيئة كالتلوث، والتسخين الحراري للجو، وفقدان طبقة الأوزون، والأمطار الحمضية، والفيضانات المدمرة، وفقدان التنوع البيولوجي، واتساع نطاق التصحر، و...؛ فإنه تقع على الجامعة – بوصفها محركاً رئيساً لتنمية المجتمع في كافة المجالات – مسؤولية كبيرة في حماية موارد البيئة الطبيعية والحفاظ عليها، ومن هنا برزت الاستدامة البيئية كهدف حيوي – يُعبر عن المنظمة الخضراء التي ليس لها تأثير على البيئة والمجتمع والاقتصاد - ينبغي أن تحققه الجامعات لتنمية المجتمع، وكتحدٍ أكبر تواجهه الجامعة من أجل تحقيق التوازن بين مسؤولياتها وبين الحفاظ على البيئة والمجتمع وعدم التأثير على مواردهما بشكل سلبي [2].

ومن حين ظهورها، أصبحت الاستدامة البيئية تُستخدم في سياسات الحكومات منذ عام 2005، وبدأت كافة الجامعات على مستوى العالم تتحول نحوها منذ عام 2008، حتى وصل الأمر إلى تتبع وتقييم وتصنيف وترتيب الجامعات حسب استدامتها [3].

ومع تزايد الاهتمام العالمي بالتحول نحو الاستدامة البيئية، سواء باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة التي تشمل جميع قطاعات المجتمع، أم بمفهومها الذي يدل على قدرة المؤسسات والمنظمات على الحفاظ على البيئة أو تحقيق السلامة البيئية في الوقت الحاضر وعلى المدى الطويل، دون إحداث ضرر أو تأثير سلبي على البيئة المحلية أو العالمية [4]؛ فقد أولت المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً بهذه الاستدامة، كما أكدت على أهمية التحول إليها، سواء في خططها التنموية أم في رؤيتها 2030.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، أولت الدولة في خطة التنمية العاشرة (2015-2019) اهتمامها بالتوجيه السليم والاستخدام الرشيد لموارد البيئة الطبيعية تحقيقاً لمبدأ استدامة التنمية، وذلك من خلال عدة مبادرات تهدف إلى حماية موارد المملكة البيئية وتحسينها لأجيال المستقبل، وذلك عن طريق تفعيل الرقابة البيئية وتحسين البيئة. وقد اهتمت هذه الخطة بالبعد البيئي إسهاماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي تضمنت: تعزيز آليات حماية البيئة من التلوث من خلال تحسين مستوى إدارة النفايات والتخلص الآمن منها، وتحسين صحة البيئة من خلال تخفيض الانبعاثات الملوثة للهواء، وحماية البيئة الطبيعية، وتطوير المحميات، وحماية الأراضي من التصحر والرعي الجائر، والمياه الساحلية والإقليمية من التلوث، والمحافظة على التنوع الأحيائي [5].

كذلك أكدت رؤية المملكة (2030) على أهمية تحقيق الاستدامة في أربعة مرتكزات رئيسة، وهي: الاستدامة البيئية، والاستدامة المالية، واستدامة البنية التحتية، والاستدامة الاجتماعية. وتحقيقاً للاستدامة البيئية، جعلت الرؤية من مسؤولياتها تجاه الأجيال القادمة العمل على: الحفاظ على البيئة ومقدراتها الطبيعية والحد من التلوث بمختلف أنواعه برفع كفاءة إدارة المخلفات وتدوير النفايات، بالإضافة إلى مقاومة ظاهرة التصحر، والاستثمار الأمثل للثروات المائية عبر الترشيد واستخدام المياه المعالجة والمتجددة، وحماية الشواطئ والمحميات والجزر وتهيئتها، واستمتاع الأجيال الحالية والقادمة بها من خلال مشروعات تمولها الصناديق الحكومية والقطاع الخاص [6].

وسعياً لتنفيذ الرؤية وتجسيدها على أرض الواقع، جاءت إستراتيجية تطوير منطقة عسير "قيم وشيم" (2021) للمساهمة بفاعلية في تحقيق مستهدفات رؤية 2030، والتي منها – فيما يخص البيئة - استثمار ما تمتلكه منطقة عسير من مقومات طبيعية وبشرية وغيرهما من نقاط قوة تؤهل هذه المنطقة لتصبح وجهة سياحية رائدة عالمياً، ومقصداً للترفيه والثقافة في إطار متوازن يجمع بين الأصالة والحداثة، وحماية البيئة الطبيعية، والارتقاء بجودة الحياة في المدن السعودية، وضمان الاستدامة البيئية [7].

وبالإضافة إلى خطط التنمية بالمملكة ورؤيتها الاستشرافية واستراتيجياتها التطويرية، أشارت أيضاً الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية (2029) إلى أهمية تحقيق الاستدامة في وظائف الجامعات كي تسهم في ازدهار المجتمع وتقدمه. وقد أدى هذا التأكيد على الاستدامة البيئية كمفهوم

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

ناشئ وجديد في السنوات القليلة الماضية، بالإضافة إلى التحديات والمشكلات البيئية في القرن الحادي والعشرين، إلى ضرورة التحول الجذري الشامل للمجتمعات نحو تحقيق الاستدامة من ناحية، وإلى تزايد الاهتمام بموضوعات تعزيز مسؤوليات الجامعات نحو الاستدامة من ناحية أخرى، سواءً فيما يتعلق بالتحول نحو الاستدامة بمنظور شامل ومتكامل، أو من خلال التركيز على أحد مرتكزات الاستدامة [8].

وتأسيساً على الاهتمام بالاستدامة البيئية على كافة المستويات، وخاصة السياسية والتعليمية، تأتي هذه الدراسة لتحديد المتطلبات التربوية اللازمة لتعزيز المسؤوليات الأكاديمية والبحثية والمجتمعية لجامعة الملك خالد – باعتبارها أقدم وأفضل جامعات منطقة عسير - نحو تحقيق الاستدامة البيئية.

مشكلة الدراسة:

باستقراء أدبيات البحث ذات الارتباط بالاستدامة البيئية وعلى مستوى المجتمع السعودي، يتضح أن بعضها ركَّز على ضرورة التحول نحو الاستدامة، مثل دراسة العمري [9] التي استهدفت تحديد المتطلبات الإدارية اللازمة لتفعيل دور إدارات الجامعات الحكومية السعودية في التحول نحو الاستدامة، وبناء تصور مقترح لدور إدارات هذه الجامعات في التحول نحو الاستدامة الأكاديمية والبحثية والاجتماعية في ضوء بعض الخبرات العالمية. كما سعت دراسة عمران والسيد [10] إلى التعرف على أدوار المعلم في نشر قيم الاستدامة البيئية، والصعوبات التي تحول دون قيام المعلم بأدواره في نشر هذه القيم، مع تقديم تصور مقترح لأدوار المعلم في نشر قيم: الحفاظ على الموارد الطبيعية، والحد من التلوث البيئي، والاستثمار الأمثل للثروات الطبيعية، ومقاومة ظاهرة التصحر، والحفاظ على المحميات الطبيعية، وزيادة المسطحات الخضراء، وحماية الشواطئ والجزر، ونشر قيم الترشيد في استخدام المياه، والاستفادة من إعادة تدوير المخلفات. وكذلك هدفت دراسة البريدي [11] إلى رصد التجارب المميزة في تعليم الاستدامة من أجل بلورة نموذج علمي مبدئي يسهم في تحسين ممارسات وتطبيقات تعليم الاستدامة في الجامعات العربية.

وهناك من الأدبيات ما سعى إلى قياس واقع الاستدامة في المملكة العربية السعودية أو المعوقات والتحديات التي تواجه تحقيقها، فمثلاً هدفت دراسة العتيبي [12] إلى التعرف على درجة مساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة، وذلك من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعة، وقد أوضحت الدراسة أن درجة مساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة كانت متوسطة. كذلك سعت دراسة البراهيم [13] إلى التعرف على دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة والتحديات التي تواجه تحقيقها في المملكة العربية السعودية، وذلك من وجهة نظر قيادات الجامعة ووزارة التعليم، وقد أكدت نتائج الدراسة أن التعليم هو أساس التنمية الشاملة المستدامة، كما أنه هو المعني ببناء مستقبل مستدام للأجيال الحاضرة والقادمة، أما أبرز التحديات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة، فتمثلت في: انتشار البطالة، والإرهاب، والفقر، وتدني مستوى العائد من الاستثمار في الموارد البشرية.

وهناك من الأدبيات أيضاً ما اهتم بأحد مرتكزات الاستدامة، مثل: دراسة النجار [14] التي هدفت إلى تنمية وعي طالبات جامعة سطام بن عبد العزيز بالمشكلات البيئية من خلال برنامج تدريبي في ممارسات التنمية المستدامة. كما استهدفت دراسة كريري [15] تعرف درجة أهمية تطبيق القيادة المستدامة بجامعة الملك خالد في ضوء نموذج إفري وبريجستنر، وأوضحت نتائجها أهمية تطبيق هذا النوع من القيادة بدرجة عالية. كذلك هدفت دراسة العنزي [16] إلى تحديد المسؤولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس بجامعات الرياض الثلاثة في تحقيق التنمية العلمية للمجتمع باعتبار التعليم المسؤول الأساسي عن تحقيق التنمية الشاملة، وأوضحت نتائج الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس يحرصون بدرجة كبيرة على ربط الجانب العلمي باحتياجات المجتمع. أما دراسة بن سبعان [17]؛ فقد ركزت على مفهوم التنمية البشرية كمحاولة للتصدي للتحديات التي تواجه استثمار رأس المال الفكري في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية، وإمكانية استفادة القطاع الحكومي من هذه الإمكانات الهائلة التي توفرها الدولة لتنمية رأس المال البشري كتنمية شاملة ومستدامة.

والواضح من استعراض الدراسات السابقة أنه على الرغم من سعي بعض الجامعات للتحول نحو الاستدامة، وعلى الرغم من تزايد مبادرات تطبيق مبادئ الاستدامة، إلا أن الجامعات لا تزال في مرحلة مبكرة من مراحل تطبيق الاستدامة، ولا تزال متأخرة عن القطاعات الحكومية وقطاعات الأعمال في التحول نحو الاستدامة وتطبيق مبادئها، كما أن الفجوة لا تزال كبيرة بين الأبحاث ونتائجها وبين الممارسات العملية فيما يتعلق بالاستدامة.

ولمكانة الجامعة في المجتمع، فمن الضروري أن تزيد مسؤولياتها في هذا المجال للإسهام في تحول المجتمع نحو الاستدامة بشكل عام، والاستدامة البيئية بشكل أخص؛ الأمر الذي يتطلب جعل قضايا الاستدامة في قائمة أولويات الجامعة الأكاديمية والبحثية والخدمية، فضلاً عن طرح الاستراتيجيات والشراكات التي تسهم في التحول نحو الاستدامة، إلى غير ذلك من الأهداف التي يسعى هذا البحث إلى تحقيقها.

فإذا أُضيف لما سبق:

- ضعف اهتمام الجامعات السعودية بالتحول نحو الاستدامة مقارنة بالجامعات العالمية، وذلك حسب مؤشر تصنيف الاستدامة في الجامعات [3]، والذي أشار إلى وجود ثلاث جامعات سعودية فقط ضمن الترتيب العالمي على المؤشر الفرعي الخاص باستدامة التعليم، وهي: جامعة الملك عبد العزيز (في الترتيب 46)، وجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن (في الترتيب 103)، وجامعة جدة (في الترتيب 362)،
- تأكيد نتائج الدراسات السابقة على ضعف مسؤولية الجامعة في توعية أفراد المجتمع الخارجي بمخاطر البيئة وتبعات عدم المحافظة عليها، مثل دراسة الحاجي [18]،
- تأكيد توصيات الدراسات السابقة على ضرورة تحديث الخطط الإستراتيجية بالجامعات السعودية وتضمينها مبادئ الاستدامة البيئية، مثل: دراسة الرشيدي [19]؛

تتضح الحاجة إلى أهمية كشف هذا البحث عن المتطلبات التربوية اللازمة لتعزيز مسؤولية جامعة الملك خالد نحو الاستدامة البيئية في ضوء رؤية المملكة 2030.

أسئلة الدراسة: تسعى هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما المتطلبات التربوية لتعزيز مسؤولية الجامعة نحو الاستدامة البيئية في ضوء رؤية المملكة 2030؟
2. ما درجة تحقق المتطلبات التربوية لتعزيز المسؤوليات الإدارية، والتعليمية، والبحثية، والمجتمعية لجامعة الملك خالد نحو الاستدامة البيئية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
3. هل توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد نحو درجة تحقق المتطلبات التربوية لتعزيز مسؤوليات الجامعة تجاه الاستدامة البيئية وفق متغيرات: المنصب الإداري، والدرجة العلمية، والتخصص؟

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

4. ما الآليات المقترحة لتحقيق متطلبات تعزيز مسؤوليات جامعة الملك خالد نحو الاستدامة البيئية؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى:

1. تحليل الأدبيات ذات الارتباط بمجال الاستدامة البيئية لتوضيح علاقتها بالتنمية المستدامة، ودواعي الاهتمام بها، والمتطلبات التربوية لتعزيز مسؤوليات الجامعة نحو تحقيقها.
2. الكشف عن درجة تحقق المتطلبات التربوية لتعزيز المسؤوليات الإدارية، والتعليمية، والبحثية، والمجتمعية لجامعة الملك خالد نحو الاستدامة البيئية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بها، وذلك حسب متغيرات: المنصب الإداري، والدرجة العلمية، والتخصص.
3. اقتراح آليات لتحقيق متطلبات تعزيز مسؤولية جامعة الملك خالد نحو الاستدامة البيئية.

أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من:

1. ارتباطها بخطة التنمية العاشرة (2015-2019)، ورؤية المملكة (2030)، وإستراتيجية تطوير منطقة عسير "قيم وشيم"، والتي استهدفت تحقيق الاستدامة البيئية باعتبارها عاملاً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة.
2. كون الاستدامة البيئية أصبحت مطلباً مجتمعياً ملحاً على الجامعة الاستجابة له من ناحية، فضلاً عن كونها مقياساً للتقدم والتطور على المستويين المؤسسي والمجتمعي من ناحية أخرى.
3. قلة الدراسات التي ربطت بين مسؤوليات الجامعات السعودية وتحقيق الاستدامة البيئية.
4. إمكانية الاستفادة من نتائج الدراسة من قبل المسؤولين في الجامعة والمجتمع المحلي في حل المشكلات البيئية وفي بناء الخطط والمشروعات المستقبلية لتحقيق الاستدامة البيئية.

مصطلحات الدراسة:

متطلبات: عرف السيد [20] المتطلبات بأنها: جملة العناصر أو الشروط أو الإجراءات اللازمة لشيء ما حتى يمكن الوصول به إلى أفضل صورة ممكنة تجعله يؤدي الغرض المطلوب منه بكفاءة تامة.

مسؤولية: يعد تعريف "المنظمة الدولية للمعايير" من أهم وأدق التعريفات للمسؤولية، حيث عرفتها بأنها: التزامات المنظمة بواجباتها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وبالآثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على البيئة عبر الشفافية والسلوك الأخلاقي المتناسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع [21].

الاستدامة البيئية: يقصد بها: حماية الموارد البيئية والمحافظة عليها للأجيال المستقبلية [22]، كما تُعرَّف بأنها: دراسة الطرق التي تعمل بها النظم الطبيعيّة، وكيفيّة تنوّعها، وإنتاجها لجعل البيئة متوازنة، ومحمية، بهدف القضاء على الجوع والفقر، وتحسين معايير التعليم والصحة، وتحقيق المساواة بين الجنسين وأيضاً معالجة آثار تغير المناخ والتلوث والعوامل البيئية الأخرى [23].

وبناءً على هذا، يمكن تعريف **"متطلبات تعزيز مسؤولية الجامعة نحو الاستدامة البيئية"** إجرائياً بأنها: ما ينبغي أن تقوم به الجامعة من أدوار تسهم في: تنمية الوعي بالمشكلات البيئية، وتحسين الممارسات المستدامة والصديقة للبيئة، والإفادة من الموارد البيئية المتاحة دون إحداث خلل في النظام البيئي والتوازن البيولوجي لها ودون المساس بحقوق الأجيال القادمة في هذه الموارد.

الإطار النظري، ويشمل العناصر الآتية:

أولاً: اهتمام المملكة العربية السعودية بالاستدامة البيئية:

للتنمية المستدامة عدة أبعاد، أهمها: التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية؛ إلا أن البعد البيئي يعد الركن الأساسي من بين هذه الأبعاد، بل والسبب الرئيس في بروز مصطلح التنمية المستدامة؛ لأنه بمثابة البنية التحتية لبقية أبعاد التنمية، كما أن الاستدامة ترتكز على المحافظة على الموارد البيئية باعتبارها أهم عناصر الإنتاج؛ فلكل نظام طبيعي حدود معينة لا يمكنه تجاوزها بالاستهلاك، وأي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهوراً في النظام البيئي، ومن ثم فالاستدامة من المنظور البيئي هي وضع حدود أمام الاستهلاك والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة [24]. وفضلا عن هذا، فإن قياس سمعة الجامعات العالمية وتصنيفها يعتمد على ممارساتها البيئية [12]، وهذا يعني أن كافة إسهامات الجامعة فيما يتعلق بحماية البيئة من الأضرار المتولدة من الأنشطة المحيطة – وخاصة الصناعية - يعد من ضمن معايير قياس مسؤوليات الجامعات نحو المجتمع.

لهذا، تعد الاستدامة البيئية بداية أي تنمية شاملة، وأن الهدف الأساسي منها هو: حماية النظام البيئي الطبيعي ليس من أجل خير وسعادة البشر فقط، ولكن للتأكيد أيضاً على أن للطبيعة حقوقاً حيوية - لا يجوز انتهاكها أو التنازل عنها – تماماً مثل حقوق البشر. وهذا يمثل المبدأ الأساسي للفلسفة الإيكولوجية ecology التي ترتكز على المبادئ الآتية [25]:

- إن سلامة واستمرار الحياة على الأرض تمثل قيمة بحد ذاتها مستقلة عن نفع العالم الطبيعي للاستهلاك البشري.
- إن ثراء وتنوع أشكال الحياة يسهمان في تحقيق هذه القيمة، ولهما قيمة في حد ذاتهما أيضاً.
- لا يحق للبشر إنقاص هذا التنوع إلا من خلال تلبية الحاجات الحيوية الأساسية.
- يتوافق استمرار الحياة وثقافتها مع ترشيد الزيادة السكانية على الأرض.
- إن الاستغلال البشري الحالي للطبيعة مفرط جداً، ويزداد الوضع سوءاً.
- يجب أن تتغير تلك السياسات لتأثيرها في البنى الأساسية الاقتصادية والتقنية والأيديولوجية.
- يجب أن يكون التغيير الأيديولوجي من النوع الذي يثمن نوعية الحياة أكثر من معايشته لنمط العيش الاستهلاكي المتزايد باطراد.

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

- على المؤيدين للنقاط السابقة الالتزام المباشر بمحاولة إنجاز التغييرات اللازمة.

واتساقاً مع هذه المبادئ، حددت اليونسكو [26] عدة أهداف للاستدامة البيئية، منها:

- إقامة بُنى تحتية أساسية، ومستوطنات بشرية آمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتهما إدارة مستدامة.
- القضاء على الفقر، والجوع، وتوفير الأمن الغذائي، وتعزيز الزراعة المستدامة.
- ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره.
- الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام.
- حماية النظم الإيكولوجية البرّية وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
- تنشيط الشراكات المحلية والعالمية، وتعزيز وسائل المساءلة والتنفيذ، تحقيقاً للتنمية المستدامة.

وفي سعيها لتحقيق هذه الأهداف، أعلنت المملكة العربية السعودية خلال مشاركتها في المنتدى السياسي رفيع المستوى والمعني بالتنمية المستدامة لعام 2018 عن جهودها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويوضح الشكل (1) عن تلك الجهود المتعلقة بالاستدامة البيئية [27]:

شكل (1): جهود المملكة العربية السعودية في تحقيق أهداف الاستدامة البيئية

وتأكيداً لأهمية تحقيق تلك الأهداف، فقد أدرجتها المملكة في خططها واستراتيجياتها الوطنية، مثل: رؤية 2030 وبرامجها التنفيذية ومؤشرات الجهات المختلفة، كما شرعت المملكة في مواءمة استراتيجياتها الوطنية في مختلف القطاعات مع أهداف التنمية المستدامة، مثلما أصدرت وزارة البيئة والمياه والزراعة إستراتيجية المياه وإستراتيجية البيئة التي تتسق مع أهداف الاستدامة، ويوضح الشكل (2) مواءمة الخطط والاستراتيجيات الوطنية للمملكة مع أهداف التنمية المستدامة [27]:

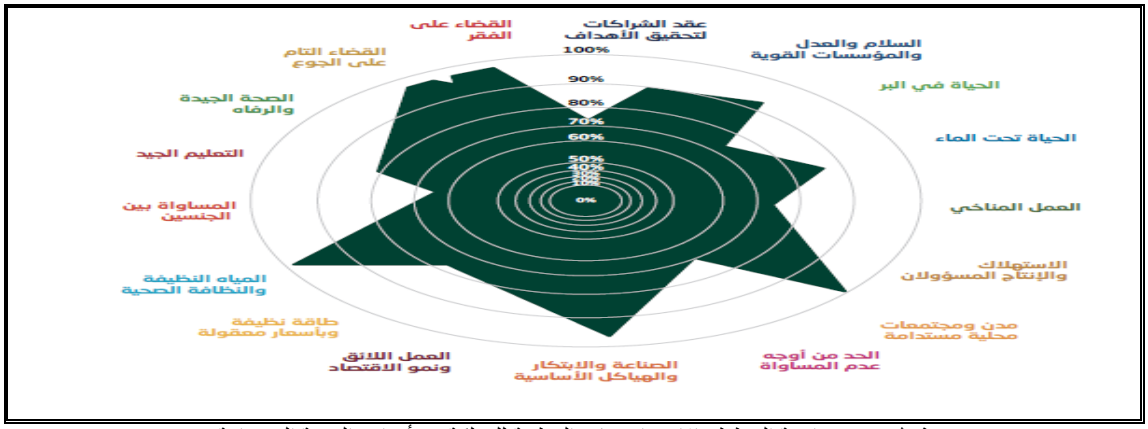

شكل (2): مواءمة الخطط والاستراتيجيات الوطنية للمملكة مع أهداف التنمية المستدامة

وبالإضافة إلى إنجازات المملكة في الاستدامة البيئية على المستوى السياسي، فقد صدر أيضاً أمر سامي كريم قضى بإدراج تلك الأهداف المستدامة في مناهج التعليم، وذلك باعتباره المحرك الرئيس للنهوض بعمليات التنمية، إلا أن العمل على ذلك ما زال في طور السريان بقيادة وزارة التعليم وشراكة الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص [27].

ولعل تأكيد المملكة على الاهتمام بالاستدامة البيئية يُعزى إلى كونها - بجانب قوة الاقتصاد – تعد القاعدة المحورية في تطوير المجتمع وريادته التنافسية

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

وتحقيق الرفاهية الإنسانية؛ الأمر الذي يتطلب ضرورة عمل الحكومات ومنظماتها – وخاصة الجامعات – على جعل أفراد المجتمع أكثر وعياً واهتماماً بالبيئة ومشكلاتها ليمتلكوا المعارف والقيم والمهارات اللازمة للتعامل مع تلك المشكلات.

ولهذا، ظهر مفهوم الجامعة المستدامة التي تقدم وظائفها بشكل مستدام، وذلك من خلال ربط برامجها الأكاديمية والبحثية وممارساتها المجتمعية بمبادئ الاستدامة؛ التي تتمثل في: الحفاظ على التنوع الحيوي، وعلى النظم الطبيعية التي تقوم عليها الحياة، وهي التي تتضمن قيمها احترام العمليات الطبيعية، والعيش في حدود الإمكانيات، وتحمل المسؤولية المجتمعية، وتستخدم مفهوم الاستدامة كفلسفة أساسية، وهدف إجرائي؛ فالجامعة المستدامة – إذن – هي التي تلتزم بقيادة المجتمع نحو الاستدامة، بغية تحقيق التوازن بين حماية البيئة والاستخدام الفعال لمواردها، والرفاه الاجتماعي والاقتصادي، والعدالة والتنوع [15] & [28].

وانطلاقاً من مبادئ استدامة الجامعات، تم وضع مؤشرات عالمية لقياس هذه الاستدامة من ناحية، ولضرورة عمل الجامعات غير المستدامة عليها من ناحية أخرى. ويمكن تلخيص هذه المؤشرات الواردة في مؤشر تصنيف الاستدامة في الجامعات [3] بالجدول (1):

جدول (1): مؤشرات استدامة الجامعات

المؤشر	مفهومه	فئات قياسه	
الأكاديمية	قياس مدى معالجة برامج الجامعة لقضايا الاستدامة	▪ المناهج	▪ البحوث
المشاركة	قياس مدى تحفيز المجتمع على المشاركة في قضايا الاستدامة	▪ المشاركة في المدينة الجامعية	▪ المشاركة العامة
العمليات	قياس أثر عمليات الجامعة على قضايا الاستدامة	▪ الهواء والمناخ ▪ تدوير المخلفات ▪ التنقل ▪ ترشيد الماء	▪ استخدام الطاقة ▪ تصميم المباني ▪ الأراضي الخضراء ▪ الغذاء
التخطيط	قياس مدى ربط الجوانب الإدارية بقضايا الاستدامة	▪ التنسيق والتخطيط ▪ القدرة على تحمل الكلفة	▪ الاستثمار والتمويل ▪ الرفاهية والعمل
الابتكار	قياس مدى إيجاد حلول مبتكرة لتحديات الاستدامة	▪ الممارسات النموذجية	▪ الابتكار

وإذا كان من الضروري سعي كافة الجامعات إلى تحقيق هذه المؤشرات انطلاقاً من أهمية الاستدامة البيئية كهدف استراتيجي للمجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، فإن ثمة تحديات تحول دون تحقيق هذه الاستدامة وينبغي العمل على مواجهتها. وقد رصدت سلسلة "نحو مجتمع المعرفة" [29] العديد من هذه التحديات والتي منها:

- الحروب والمنازعات المسلحة التي تؤخر التنمية وتدمر البيئة.
- استنزاف الموارد الطبيعية لصالح بعض المناطق في المدن.
- تراكم الديون، وانتشار الأمية، والتلوث البيئي؛ مما يُضعف من إنجاح خطط الاستدامة.
- الظروف المناخية القاسية والمتغيرة.
- محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها.
- ضعف إمكانيات بعض المؤسسات التعليمية والبحثية وتأخرها عن تحقيق الاستدامة.
- حداثة المجتمع المدني، وعدم مشاركته الفعالة في برامج الاستدامة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن ثمة دواعي أخرى تُبرز ضرورة اهتمام كافة مؤسسات المجتمع، والجامعة بوجه أخص، بتحقيق الاستدامة البيئية، أبرزها:

- كشفت مؤسسة خبراء البيئة (EcoExperts) عام 2017م أن دول مجلس التعاون الخليجي – وعلى رأسها السعودية - تتصدر قائمة أكثر الدول تلوثاً في العالم؛ إذ إنها من أكبر الدول المنتجة للنفط والغاز في العالم، كما ترتفع فيها معدلات استهلاك الطاقة ونسبة انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون من احتراق الوقود؛ الأمر الذي يؤثر سلباً على البيئة والصحة، وحتى على الاقتصاد، على المدى المتوسط والبعيد[30].
- تجديد الالتزام - يوم 22 إبريل من كل عام كيوم عالمي للأرض - بالحفاظ على العناصر الطبيعية لكوكب الأرض من التلوث والتدهور، وللتوعية بقضية التغير المناخي، وضرورة التحول نحو الاقتصاد الأخضر؛ الأمر الذي يتطلب دمج البعد البيئي في كافة خطط التنمية وتطوير استراتيجيات بيئية شاملة.
- تعد الاستدامة البيئية هي سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وأن الجامعة هي النموذج المثالي لتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام، والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة[31].

وقبل كل ذلك، فإن أهم دواعي الاهتمام بالاستدامة البيئية يتمثل في كونها مطلباً دينياً أكدت عليه الشريعة الإسلامية؛ إذ إنها حمَّلت الإنسان مسؤولية إعمار الأرض وحسن الخلافة فيها، والتعامل مع البيئة بما يصلحها، قال تعالى: "وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ (سورة البقرة، الآية30) وقال تعالى: "هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا" (سورة هود، الآية61)، كما أن الله تعالى جعل البيئة مكانا ومأوى وبيتاً للإنسان، وسنَّ من القوانين والتشريعات الإلهية لحمايتها، وأبان منهجه الواضح - الذي يتمثل في الوسطية والاعتدال - اللازم للحفاظ عليها، وأمر الإنسان أمرا صريحا بحمايتها والمحافظة عليها لأنه هو مصدر المشكلات فيها، إذ البيئة في حقيقتها لا يصدر منها تلوث أو فساد أو تدهور ذاتي، إنما يطرأ عليها التلوث والفساد والتدهور بفعل الإنسان وسلوكه وخروجه على أوامر الله تعالى وتعاليمه، قال تعالى: "وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ" (سورة القصص، الآية77).

وبهذا، فقد جعل الإسلام الاهتمام بقضايا الاستدامة البيئية - مثل: تجميل البيئة، وترشيد استثمار مواردها الطبيعية، والشعور بالمسؤولية نحو البيئة، وضرورة حمايتها وصيانتها من كافة أشكال الخراب والإفساد والتلوث (المائي والهوائي والسمعي والبصري و...)، وإعمار الأرض، وزراعتها، وإماطة الأذى عن

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

الطريق، سواء كان هذا الأذى شجرة تؤذي، أو غصن شوك يعرقل، أو حجراً يعثر به المار، أو قذارة أو جيفة أو غير ذلك - واجباً دينياً، ومن عقيدة المؤمن التي تستوجب مغفرة الله تعالى، كما في قوله صلى الله عليه وسلم : "الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ"[32].

واستناداً لهذه التوجيهات الإسلامية نحو الاستدامة البيئية، يتضح أنها لم تقف عند مجرد المعرفة، والاتجاه الإيجابي نحوها؛ بل ركزت كذلك على الجانب السلوكي باعتبار أن تعديل سلوكيات الأفراد يمثل الهدف الأسمى من الدين الإسلامي أو من بعثة النبي صلى الله عليه وسلم، قال تعالى: "لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عليهمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ" (سورة آل عمران، الآية164).

وإذا كانت الغاية العظمى من الأخلاق هي تعديل السلوك، فإن الأخلاق لا قيمة لها ما لم تترجم إلى سلوك عملي يتكيف به الفرد مع مجتمعه. وبناء على ذلك، فالاستدامة البيئية – بما تمثله من: مبادئ، وأهداف، وقيم - في المنظور الإسلامي لا قيمة لها ما لم تكن تطبيقاً عملياً ملموساً في المجتمع. فالسلوكيات البيئية مرتبطة ارتباطا قويا بالمعارف والاتجاهات والقيم، فالفرد عندما يسلك سلوكاً رشيداً أو سلوكاً عدوانياً نحو البيئة، فهو يكون مدفوعاً بمفاهيم صحيحة أو غير صحيحة، أدت إلى تشكيل فكر ووجدان إيجابي أو سلبي، نتج عنه ظهور هذا السلوك الجيد أو السيء.

ثانياً: مسؤولية الإدارة الجامعية نحو تحقيق الاستدامة البيئية:

يهدف التعليم العالي في المملكة العربية السعودية إلى: "فهم البيئة بأنواعها المختلفة، وتوسيع آفاق الطلاب بالتعرف على مختلف أقطار العالم، وما يتميز به كل قطر من إنتاج وثروات طبيعية، مع التأكيد على ثروات بلادنا ومواردها الخام"، ومن وظائفه المحورية وأدواره المهمة: "إحداث تغييرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة"[33].

وللوصول إلى هذه الغاية، ينبغي أن تقوم الجامعات بنشر الفكر العلمي الخاص بالبيئة الأكاديمية وإشاعته، وتبصير الرأي العام حول ما يجري في حقل التعليم من حيث الفكر والممارسة، كما ينبغي أن تقوم الجامعات بتقويم مؤسسات المجتمع وتقديم مقترحات وحلول لقضاياه ومشكلاته. وتحقيق ذلك يتطلب – على سبيل المثال لا الحصر – تطوير التقنية المختلفة ومحاولة تسهيل استفادة أفراد المجتمع منها، واستحداث وكالة للجامعة في كافة جامعات المملكة وفي كل كلية من كلياتها تعنى بخدمة المجتمع وشؤون البيئة[33].

كذلك فإنه من الضروري – حتى تحقق الجامعات الاستدامة على المستوى الإداري – أن تعيد النظر في فلسفتها ورؤيتها ورسالتها كي يتضح فيها متطلبات استدامة التعليم العالي، وأن تحدد أهدافها بما يتوافق وأهداف الاستدامة، وأن تراعي في برامجها وتخصصاتها وبحوثها العلمية دمج مؤشرات الاستدامة، وأن تحول الحرم الجامعي بإمكاناته وموارده المادية إلى بيئة خضراء مستدامة، وأن توفر كوادر فنية مؤهلة للمشاركة في توفير الخدمات المجتمعية الأساسية وفي اتخاذ القرارات المتصلة بتطوير بيئة وحياة الإنسان والمجتمع ككل.

وبالإضافة إلى ما سبق، ينبغي على الإدارة الجامعية – كي تحقق الاستدامة – مواجهة التحديات الإدارية التي تحول دون استدامة التعليم العالي، والتي منها: تمركز الإدارة في أيدي فئة محدودة من القيادات الإدارية العليا، انعدام تفويض السلطة للمستويات الإدارية الوسطى والدنيا، عدم امتلاك الجامعات أو الكليات أو الأقسام حرية في اختيار مديريها أو عمدائها أو رؤسائها، افتقار الإدارة لبعد المنافسة، الإصرار على أسلوب إداري تقليدي وعدم الاقتناع بالعمل بأسلوب إدارة الجودة الشاملة، ضعف التنسيق بين رؤى وأهداف وقيم الجامعات وبين مستويات أداء وسلوك كل العاملين بها، الشكلية والهامشية في اعتماد عمليات الاتصال واتخاذ القرار – داخل النظم الإدارية بالجامعة وخارجها – على التقنيات الجديدة [34].

ثالثاً: مسؤولية التعليم الجامعي نحو تحقيق الاستدامة البيئية:

انطلاقاً من كون التعليم أهم سبل تحقيق سياسات وخطط التنمية العامة للدولة، وأنه المسؤول الأول عن تحقيق التنمية المستدامة في مختلف المجالات؛ تبنت الأمم المتحدة مشروع "التعليم من أجل التنمية المستدامة"، والذي كان من ضمن أهدافه: (أ) تغيير كيفية التعلم ودوافعه عن طريق تشجيع البلدان على إعادة توجيه نظمها التعليمية لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة التي تدور حول: البيئة والاقتصاد والمجتمع، (ب) إكساب المتعلمين القيم والمعارف والمهارات التي تساعدهم على إيجاد حلول مبتكرة للمشكلات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في حياتهم، (ج) إيجاد صيغة تعليمية تسعى إلى تحقيق التوازن بين الرفاه الإنساني والاقتصادي والثقافي من ناحية واستدامة الموارد الطبيعية والبيئية من ناحية أخرى لضمان حياة أفضل للأفراد والمجتمع في الحاضر والمستقبل [26] & [35].

كذلك، فإذا كان مفهوم التنمية المستدامة يسعى لتحقيق التوازن في البيئة بين الموارد المتاحة والاحتياجات الفعلية – وهو أمر ممكن تحقيقه من خلال تعزيز الممارسات الأكثر استدامة والصديقة للبيئة، ونقل خبرات الدول المتقدمة في مجال الاستدامة، ومواجهة المشكلات البيئية التي تتمثل في الممارسات غير المستدامة والتي تمثل خطورة كبيرة على البيئة وعلى الأجيال القادمة والتي تحدث خللاً في النظام والتوازن البيئي – فإنه من الضروري تشجيع عمليات تغيير الوعي، والمعرفة، وأنماط الاستهلاك لأفراد المجتمع؛ وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تغيير سياسات التعليم والبرامج التعليمية [36].

وحرصاً منها على مواكبة ذلك، أدركت المملكة العربية السعودية أن أي معادلة للتنمية لا يمثل التعليم أحد ركائزها لا بد وأن تبوء بالفشل، ولهذا سعت أن تحتل قضايا التعليم والتنمية المستدامة مكاناً بارزا في خططها ورؤاها المستقبلية، فجاءت رؤية (2030) - والتي تعتمد على المجتمع الحيوي والاقتصاد المزهر والوطن الطموح – بهدف تحقيق التنمية الشاملة من منطلق الثوابت الشرعية وتوظيف الإمكانيات الوطنية لتحقيق مستقبل أفضل، وهذا ما أكدت عليه رؤية 2030 حينما أشارت إلى أهمية بناء مجتمع حيوي و"بيئة إيجابية وجاذبة، تتوافر فيها مقومات جودة الحياة للمواطنين والمقيمين"، كما أشارت الرؤية إلى أن السبيل لتحقيق ذلك لن يكون إلا من خلال مناهج مواكبة لمشكلات الواقع، واحتياجات المجتمع، وحاجات الطلاب، ومتطلبات التنمية المستدامة، وتطويرها حتى تتلاءم مع متطلبات سوق العمل، مع استحداث مقررات جديدة تتناسب مع متطلبات المجتمع المستقبلية[6].

رابعاً: مسؤولية البحث العلمي بالجامعة نحو تحقيق الاستدامة البيئية:

البحث العلمي هو الذي يعطي للجامعة معناها الحقيقي، فبغيره تتحول الجامعة إلى مجرد مؤسسة تعليمية لا تختلف عما سبقها من مراحل التعليم، إنما الجامعة بالأحرى هي مؤسسة بحثية متخصصة في مواجهة التحديات التي تعترض سير الخطط وتنفيذ مشروعات التنمية.

لذا، ينبغي أن تتحمل الجامعات مسؤولياتها في بحث ودراسة المشكلات التي تؤرق المجتمع، وذلك عن طريق إجراء البحوث في مجالات التنمية المستدامة عامة، وفي الاستدامة البيئية خاصة، والإفادة من نتائج هذه البحوث في تدريس وتضمين تلك الموضوعات في البرامج الجامعية، وبذلك يفيد البحث العلمي في رفع الوعي وخلق ثقافة الاستدامة على المستويين الفردي والمؤسسي، عن طريق التوعية بالممارسات الأكثر استدامة وصداقة للبيئة [14].

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

ومما يدل على أهمية البحث العلمي ومكانته أنشئت جامعات خاصة به، وهو ما أطلق عليه اسم "جامعات بحثية"، وذلك حيث صنفت المادة الثالثة في مسودة نظام الجامعات السعودية الجديد [37] الجامعات :"إلى جامعات: بحثية وتعليمية وتطبيقية، ... وتركز الجامعات البحثية على البحث العلمي والدراسات العليا" (ص1). وتأكيد رؤية (2030) على البحث العلمي ترتكز على كونه المسؤول الرئيس عن إحداث التنمية المستدامة، وتلبية الاحتياجات الفعلية للواقع المجتمعي، وتحقيق رفاهية الإنسان، و...، كل ذلك باعتباره القادر على نقل أفضل الممارسات العالمية في بناء مستقبل أفضل للوطن، ولأجل تحقيق الآمال والتطلعات، كما أنه يعد الوسيلة الأساسية لاقتراح المبادرات اللازمة لتطوير الأولويات الوطنية لرفع جودة الخدمات والتنمية الاقتصادية التي تستهدف التنمية الشاملة والتطوير الاقتصادي والاجتماعي[6].

كذلك أكدت رؤية (2030) على ضرورة استهداف البحث العلمي بالجامعات: الاستدامة البيئية والمحافظة على البيئة ومقدراتها الطبيعية من خلال الدراسات والبحوث التي تعالج التلوث بمختلف أنواعه، باعتبار ذلك واجباً دينياً وأخلاقياً وإنسانياً، ومن مسؤوليات الدولة تجاه الأجيال القادمة، ومن المقومات الأساسية لجودة الحياة. كما تعد استمرارية استعانة الجامعات السعودية بخبرات المتخصصين وبنهجهم العلمي في خدمة قضايا التنمية من مسؤولياتها البحثية التي تسهم في الاستثمار في الموارد والأصول والموجودات [6].

خامساً: المسؤولية المجتمعية للجامعة نحو تحقيق الاستدامة البيئية:

من أهم المسلمات التي تقوم عليها علاقة الجامعة بمجتمعها هي أن الجامعة لا يمكن – بحال من الأحوال – أن تنفصل عن المجتمع الذي أُنشئت من أجله، حيث إن غاية الجامعة ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع الذي تتواجد فيه. ومن ثم، تعد هذه الوظيفة هي المؤشر الحقيقي لمدى فعالية الجامعة في تنمية المجتمع، وتزداد أهمية هذه الوظيفة اليوم عن أي وقت مضى، من أجل إحداث التكيف مع التغيرات المجتمعية المتسارعة والمتلاحقة، ومن أجل تلبية حاجات المجتمع، وحل مشكلاته.

وفي هذا السياق أكدت دراسة العويد [38] على ضرورة تحفيز منسوبي الجامعات السعودية على المشاركة في الخدمات الاجتماعية المقدمة لأفراد المجتمع، ومنحهم فرص المساهمة في تقديم المناشط المجتمعية، والمشاركة في المحافظة على الاستدامة البيئية للمجتمع، فضلا عن حثهم على المشاركة في الأبحاث العلمية التي تتعلق بعلاج المشكلات المجتمعية.

فالجامعات – إذن – هي المسؤولة عن إشباع احتياجات أفراد ومؤسسات المجتمع الثقافية والاجتماعية والترفيهية والإنتاجية والخيرية، لذا أكدت رؤية (2030) على إنجاز المشروعات الخيرية التي لها أثر اجتماعي أو التي تتواءم مع أهداف التنمية الوطنية طويلة الأمد، وهذا يتطلب تقديم حلول ومقترحات لهذه المؤسسات في معالجة قضايا المجتمع ومشكلاته، وتقديم الاستشارات العلمية والفنية والخبرات، والإسهام في تقويم هذه المؤسسات والتي بدورها ستستفيد الجامعات من هذه الشراكة سواء من الناحية المادية أو المعنوية[6].

كذلك فإن من مسؤوليات الجامعات السعودية إتاحة برامج توعوية مستمرة في مختلف المجالات الحياتية لأفراد ومؤسسات المجتمع، مع توظيف مرافق الجامعة من مكتبات وقاعات ومراكز وغيرها ليستفيد منها أفراد ومؤسسات المجتمع الحكومية والخاصة، وتنفيذ مشروعات الأوقاف التجارية والترفيهية التي تدر دخلاً مالياً جيداً يساهم في تمكين الجامعات من تمويل ميزانيتها، وتمويل برامجها التعليمية وأبحاثها العلمية، وذلك من خلال استثمار توافر المساحات الواسعة التي حظيت بها الجامعات. ويمكن تنفيذ هذه المشروعات بالتعاون مع القطاع الخاص من خلال ما يعرف بنظام الـBOT بحيث يقوم القطاع الخاص ببناء هذه المشروعات واستثمارها سنوات معينة ثم تعود ملكيتها للجامعات، لاسيما أن القائمين على رؤية 2030 يسعون إلى دعم مثل هذا التوجه حينما قالوا: "ندرك أن الفرص الثقافية والترفيهية المتوافرة حاليا لا ترتقي إلى تطلعات المواطنين والمقيمين، ولا تتواءم مع الوضع الاقتصادي المزدهر الذي نعيشه؛ لذلك سندعم جهود المناطق والمحافظات والقطاعين غير الربحي والخاص في إقامة المهرجانات والفعاليات، ونفعّل دور الصناديق الحكومية في المساهمة في تأسيس وتطوير المراكز الترفيهية، ليتمكن المواطنون والمقيمون من استثمار ما لديهم من طاقات ومواهب. وسنشجع المستثمرين من الداخل والخارج، ونعقد الشراكات مع شركات الترفيه العالمية، ونخصص الأراضي المناسبة لإقامة المشروعات الثقافية والترفيهية من مكتبات ومتاحف وفنون وغيرها"[6].

ولعل اهتمام الجامعات السعودية بالشراكات مع مختلف قطاعات المجتمع ازداد في الفترة الأخيرة، حيث أدركت الجامعات أن مسؤوليتها المجتمعية إنما هي ثقافة والتزام بالمسؤولية ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي تجاه التنمية المستدامة للمجتمع والبيئة، وذلك لأهمية وخطورة الأوضاع البيئية في الكثير من المناطق وبالأخص مناطق السيول[39]. لذا، حرصت الجامعات على إنشاء عمادات خدمة المجتمع لما لها من خبرات تدريبية واستشارية في العديد من المجالات المجتمعية بالبيئة المحيطة بها، وذلك عن طريق الإفادة من مواردها البشرية، أو من خلال الإدارات التابعة لها، مثل: إدارة البيئة الجامعية، وإدارة الأمن والسلامة.

ويمكن القول أنه لا يمكن تحقيق أي هدف من أهداف الاستدامة – المذكورة سلفاً – دون مساهمة وظائف الجامعة الثلاثة وتحت مظلة إدارة الجامعة التي توجه كل هذه الوظائف وتدمج بينها؛ فمن خلال البحوث العلمية تنتج الجامعات معارف وابتكارات جديدة لمواجهة التحديات والمشكلات المجتمعية، ومن خلال التدريس تُخرّج الجامعات أجيالا من القادة الجدد والمهنيين المهرة الذين سيدفعون عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية قُدماً، ومن خلال المشاركة المجتمعية تعمل الجامعات مع مجموعة متنوعة غنية من أصحاب المصلحة بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني للمساهمة في التأثير المحلي والوطني والعالمي.

الدراسة الميدانية: وتشمل العناصر الآتية:

أولاً: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

منهج الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، والذي أشار السيد[40] إليه بأنه المنهج الذي يعتمد على جمع معلومات نوعية أو كمية عن ظاهرة أو مشكلة ما في فترة زمنية معينة، بغرض وصفها وتشخيصها، وتحليل جوانبها وعناصرها، وتفسير العلاقات والمتغيرات المؤثرة فيها، للوصول إلى نتائج تساعد في تقييم طبيعة هذه الظاهرة أو المشكلة وفهم واقعها الراهن بما يفيد في تطويره مستقبلاً.

أدوات الدراسة: بعد تحليل الأدب التربوي المرتبط بموضوع الدراسة، قام الباحث بتصميم استبانة للكشف عن درجة تحقق المتطلبات التربوية لتعزيز المسؤوليات الإدارية، والتعليمية، والبحثية، والمجتمعية لجامعة الملك خالد نحو الاستدامة البيئية. وقد اشتملت هذه الاستبانة على 29 فقرة تندرج تحت أربعة محاور، وهي:

- **المحور الأول**: المتطلبات التربوية لتعزيز مسؤولية الإدارة الجامعية نحو تحقيق الاستدامة البيئية (وتندرج تحته سبع فقرات).

- **المحور الثاني**: المتطلبات التربوية لتعزيز مسؤولية التعليم الجامعي نحو تحقيق الاستدامة البيئية (وتندرج تحته ثماني فقرات).

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

- **المحور الثالث**: المتطلبات التربوية لتعزيز مسؤولية البحث العلمي بالجامعة نحو تحقيق الاستدامة البيئية (وتندرج تحته سبع فقرات).

- **المحور الرابع**: المتطلبات التربوية لتعزيز المسؤولية المجتمعية للجامعة نحو تحقيق الاستدامة البيئية (وتندرج تحته سبع فقرات).

وقد تراوحت استجابات عينة الدراسة – عن كل فقرة - بين أربعة اختيارات تتدرج درجات التحقق فيها بين (كبيرة، ومتوسطة، وضعيفة، وغير متحققة)، وذلك وفقاً لمقياس ليكرت رباعي الأبعاد.

ولحساب صدق الاستبانة، تم عرضها على (31) أستاذاً وقيادياً أكاديمياً بجامعة الملك خالد، وذلك لتقدير درجة أهمية تحقيق متطلبات تعزيز مسؤوليات جامعة الملك خالد (الإدارية، والتعليمية، والبحثية، والمجتمعية) نحو الاستدامة البيئية، إضافة إلى التحقق من صدق الاستبانة الظاهري من حيث: صدق فقرات الأداة في الكشف عما وضعت من أجله، وعلى ترابطها بالمحاور التي تندرج تحتها، وعلى وضوحها وسلامة صياغتها.

وبعد التأكد من الصدق الظاهري، تم أيضاً حساب صدق المحتوى أو ما يعرف بصدق الاتساق الداخلي من خلال حساب معاملات ارتباط درجات كل فقرات ومحاور الاستبانة بالدرجة الكلية لها. وقد أوضح حساب معامل ارتباط بيرسون دلالة جميع معاملات الارتباط عند مستوى دلالة (0.01) سواء بين درجة كل فقرة والمحور التي تنتمي إليه، أم بين كل محور والدرجة الكلية للاستبانة. وكانت قيمة الارتباط بين كل فقرة وبين الدرجة الكلية للمحور مرتفعة جداً، كما كانت قيمة الارتباط بين كل محور وبين الدرجة الكلية للاستبانة مرتفعة جداً. وتشير تلك النتائج لصدق درجات الاستبانة بشكل كافٍ لاستخدامها. والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول (2): معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرات ومحاور الاستبانة بالدرجة الكلية لها

المحور الأول		المحور الثاني		المحور الثالث		المحور الرابع		إجمالي المحاور	
م	الارتباط	م	الارتباط	م	الارتباط	م	الارتباط	م	الارتباط
1	.716**	1	.826**	1	.779**	1	.811**	الأول	.917**
2	.814**	2	.815**	2	.813**	2	.833**	الثاني	.958**
3	.776**	3	.785**	3	.758**	3	.811**	الثالث	.957**
4	.842**	4	.773**	4	.803**	4	.864**	الرابع	.944**
5	.781**	5	.829**	5	.835**	5	.848**		
6	.794**	6	.797**	6	.770**	6	.821**		
7	.604**	7	.785**	7	.766**	7	.846**		
		8	.787**						

**** دال إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.01)**

وللتأكد من ثبات الاستبانة، تم استخدام معادلة ألفا كرونباخ للتحقق من الاتساق الداخلي، وذلك على عينة مكونة من (25) عضو هيئة تدريس من مجتمع الدراسة الأصلي. وقد أوضح حساب معامل ثبات الاستبانة تراوح قيم ألفا كرونباخ بين (0.795) للمحور الثاني، و(0.819) للمحور الأول. كذلك بلغت درجة ثبات الاستبانة مجملة (0.850)، الأمر الذي يدل على صلاحية الاستبانة فيما وضعت لقياسه، مع إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الدراسة الحالية، ويكون مؤشراً جيداً لتعميم نتائجها. ويوضح الجدول (3) ذلك:

جدول (3): ثبات محاور أداة الدراسة بطريقة الاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ)

المحور	ألفا كرونباخ
الأول: متطلبات تعزيز مسؤولية الإدارة الجامعية نحو تحقيق الاستدامة البيئية	.819
الثاني: متطلبات تعزيز مسؤولية التعليم الجامعي نحو تحقيق الاستدامة البيئية	.795
الثالث: متطلبات تعزيز مسؤولية البحث العلمي بالجامعة نحو تحقيق الاستدامة البيئية	.809
الرابع: متطلبات تعزيز المسؤولية المجتمعية للجامعة نحو تحقيق الاستدامة البيئية	.806
الاستبانة	.850

وإضافة لما سبق، فإن حساب الاتساق الداخلي – الذي يعني التعرف على مدى تمثيل بنود العبارات تمثيلا جيدا للمجال المراد قياسه – يمكن حسابه من خلال طريقة ألفا كرونباخ التي تستخدم لحساب الثبات (0.850)، ثم الصدق بأخذ الجذر التربيعي للثبات (0.922)؛ الأمر الذي يدل على أنه إذا كانت درجة ثبات مجموع فقرات الاستبانة ككل مرتفعة، فإن درجة صدق الاستبانة تكون عالية (جدا).

وبعد تقنين استبانة الدراسة، تم توزيعها إلكترونياً في صورتها النهائية على جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد، وذلك بدءاً من الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2022/21م وحتى بداية الفصل الأول من العام الجامعي2023/22م. وقد استجاب على هذه الاستبانة (273) عضو هيئة تدريس بالجامعة، ويوضح الجدول (4) وصف لخصائص عينة الدراسة:

جدول (4): توصيف خصائص أفراد العينة بحسب متغيرات الدراسة

المتغير	الفئات	العدد	النسبة
المنصب الإداري	**لا يشغل منصبا قياديا**	117	%42.9
	يشغل منصبا قياديا	156	%57.1
الدرجة العلمية	**أستاذ مساعد**	103	%37.7
	أستاذ مشارك	119	%43.6
	أستاذ	51	%18.7

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

المتغير	الفئات	العدد	النسبة
التخصص العلمي	علوم شرعية	28	%10.3
	علوم إنسانية/اجتماعية	84	%30.8
	علوم طبيعية/تطبيقية	77	%28.2
	علوم صحية/طبية	84	%30.8
إجمالي أفراد العينة		273	%100

وبعد تطبيق الاستبانة، اعتمد الباحث في تحليله للبيانات على المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، واختبار مان وتيني **Mann-Whitney (Z)**، واختبار كروسكال والس **Kruskal-Wallis (X)**، وذلك من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**SPSS** إصدار 25). وقد لجأ الباحث لاختبارات الإحصاء اللامعلمي بسبب:

- كون بيانات الدراسة إما ذات طبيعة اسمية **Nominal** كما مع متغيري: المنصب والتخصص، أو ذات طبيعة رتبية **Ordinal** كما مع متغير الدرجة العلمية.
- عدم اعتدالية توزيع البيانات والتي تختلف اختلافاً ذا دلالة إحصائية عن التوزيع الطبيعي، وذلك حيث قلت درجة الدلالة الإحصائية عن مستوى (0.05) بكثير، كما يوضح الجدول (5) ذلك:

جدول (5): اختبارات اعتدالية التوزيع الإحصائي للبيانات المرتبطة بمتغيرات الدراسة

الاختبار	Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnov	
متغيرات الدراسة	القيمة	الدلالة	القيمة	الدلالة
المنصب الإداري	.629	.000	.378	.000
الدرجة العلمية	.796	.000	.244	.000
التخصص العلمي	.859	.000	.198	.000

كما تم حساب مستوى ومدى درجات كل استجابة من استجابات الاستبانة عن طريق إعطاء درجة لكل استجابة من الاستجابات الأربعة وفقاً لطريقة ليكرت **Likert Method**. فالاستجابة (كبيرة) تعطى الدرجة (4)، والاستجابة (متوسطة) تعطى الدرجة (3) والاستجابة (ضعيفة) تعطى الدرجة (2)، والاستجابة (غير متحققة) تعطى الدرجة (1)، والجدول (6) يوضح مستوى ومدى الاستجابات على الاستبانة.

جدول (6): مستوى ومدى تحقيق متطلبات تعزيز الجامعة لمسؤولياتها نحو الاستدامة البيئية

مستوى الاستجابة	المـــــدى
غير متحققة	من 1 إلى أقل من 1.75
ضعيفة	من 1.75 إلى أقل من2.50
متوسطة	من 2.50 إلى أقل من 3.25
كبيرة	من 3.25 إلى أقل من 4

ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها:

تعرض الدراسة لنتائجها حسب أسئلة الدراسة ومحاور الاستبانة، وذلك على النحو التالي:

أ. النتائج الخاصة بتحديد متطلبات تعزيز مسؤوليات الجامعة نحو الاستدامة البيئية في ضوء رؤية المملكة 2030:

لتحديد درجة أهمية المتطلبات التربوية لتعزيز مسؤوليات الجامعة تجاه الاستدامة البيئية، قام الباحث بعرض قائمة متطلبات تعزيز المسؤوليات (الإدارية، والتعليمية، والبحثية، والمجتمعية) التي ينبغي على الجامعة القيام بها لتحقيق الاستدامة البيئية على عينة عمدية قوامها (31) أستاذاً بجامعة الملك خالد من ذوي المناصب القيادية الأكاديمية ومن مختلف التخصصات العلمية المعنية بمجال البحث. وقد وافق جميع هؤلاء الخبراء على أهمية تلك المسؤوليات بدرجة كبيرة جداً، وذلك حيث تراوحت نسب الموافقة من (84.2%) إلى (92.6%)؛ الأمر الذي يدل على وعي هؤلاء الخبراء بأهمية وضرورة التحول نحو الاستدامة البيئية، وأن هذا التوجه بات أمراً مفروضاً على كافة الأصعدة العالمية والمحلية، والاستراتيجيات السياسية والتعليمية للتحرك نحو تحقيقها وتنفيذ مسؤولياتها تجاهها حفاظاً على البيئة العالمية من جهة، وتحقيقاً لرؤى الدول الاستشرافية من جهة أخرى حتى تضع لنفسها مكانة رائدة في مصاف الدول المتقدمة.

ب. النتائج الخاصة بواقع تحقق متطلبات تعزيز مسؤوليات جامعة الملك خالد (الإدارية، والتعليمية، والبحثية، والمجتمعية) نحو الاستدامة البيئية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس:

أوضحت نتائج استجابات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد تحقق المتطلبات التربوية لتعزيز مسؤوليات الجامعة (الإدارية، والتعليمية، والبحثية، والمجتمعية) نحو الاستدامة البيئية بدرجة ضعيفة (2.15)، ويوضح الشكل (3) ذلك:

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

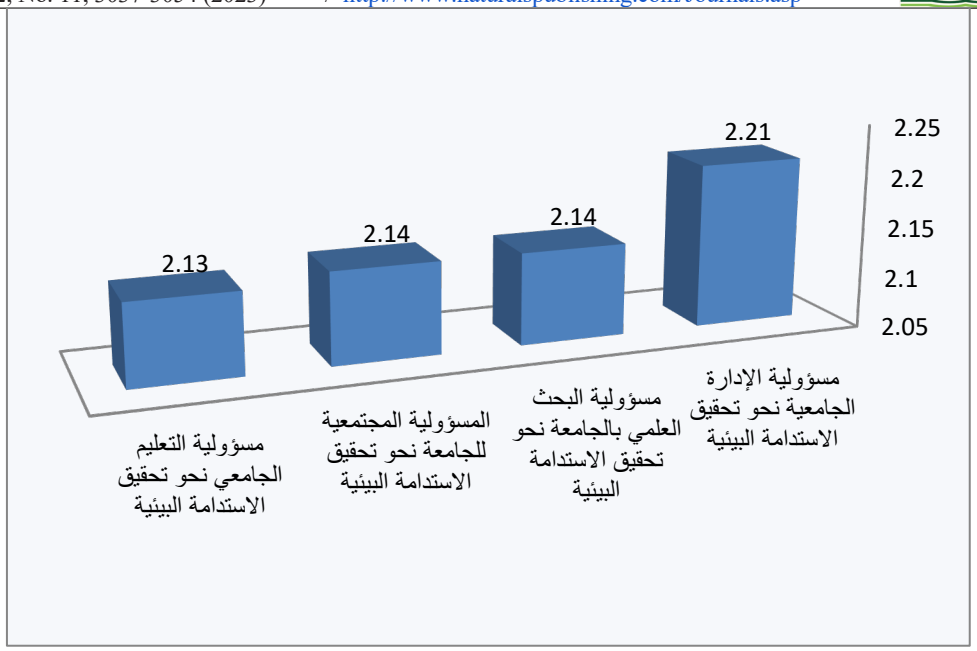

شكل (3): واقع تحقق المتطلبات التربوية لتعزيز مسؤوليات جامعة الملك خالد نحو الاستدامة البيئية

وكذلك كانت درجة تحقق جميع متطلبات تعزيز مسؤوليات جامعة الملك خالد (الإدارية، والتعليمية، والبحثية، والمجتمعية) نحو الاستدامة البيئية ضعيفة، حيث تراوحت متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس على جميع المتطلبات من (1.90) لفقرة "استحداث وكالة بكل كلية للاستدامة البيئية" إلى (2.30) لفقرة "تنفيذ الدراسات والبحوث التطويرية لخدمات المجتمع وتحقيق رفاهية الإنسان"؛ مما يعني ضعف تحقق كل متطلبات تعزيز مسؤوليات جامعة الملك خالد (الإدارية، والتعليمية، والبحثية، والمجتمعية) نحو الاستدامة البيئية، ما عدا متطلب واحد تحقق بدرجة متوسطة (2.54) وهو الخاص بفقرة "العمل على تحويل الجامعة إلى حرم أخضر صديق للبيئة". ويوضح الجدول (7) ذلك تفصيلاً:

جدول (7): درجة تحقق المتطلبات التربوية لتعزيز مسؤوليات جامعة الملك خالد نحو الاستدامة البيئية

درجة تحقق المتطلبات التربوية لتعزيز مسؤوليات جامعة الملك خالد نحو الاستدامة البيئية	المتوسط	الانحراف
أولاً: متطلبات تعزيز مسؤولية الإدارة الجامعية نحو تحقيق الاستدامة البيئية:		
1. العمل على تحويل الجامعة إلى حرم أخضر (صديق للبيئة).	2.54	.835
2. تخصيص ميزانية مالية لإدارة الاستدامة البيئية بالجامعة.	2.29	.924
3. إنشاء مكتب خاص للاستدامة في الجامعة لتنسيق ودعم مبادرات ومشاريع الاستدامة البيئية داخل الجامعة وخارجها.	2.13	.839
4. عمل قاعدة بيانات خاصة بقضايا الاستدامة البيئية وإتاحتها إلكترونياً.	2.13	.934
5. إنشاء قنوات تواصل داخل الجامعة وخارجها لإدارة الاستدامة البيئية.	2.22	.805
6. وجود سياسة واضحة (خطة إستراتيجية) للجامعة تجاه الاستدامة البيئية.	2.23	.916
7. استحداث وكالة بكل كلية للاستدامة البيئية.	1.90	.847
إجمالي المحور الأول	**2.21**	**0.665**
ثانياً: متطلبات تعزيز مسؤولية التعليم الجامعي نحو تحقيق الاستدامة البيئية:		
1. الإفادة من برامج نظام التعليم المستمر في تخريج مهنيين مؤهلين لتحقيق الاستدامة البيئية.	2.04	.835
2. ربط البرامج الأكاديمية في الاستدامة البيئية بالتدريب الميداني في مؤسسات المجتمع ذات العلاقة.	2.15	.917
3. تضمين معايير جودة واعتماد البرامج الأكاديمية مؤشرات تحقيق الاستدامة البيئية.	2.19	.912
4. الإفادة من الخبراء الدوليين في التحول نحو التعليم من أجل الاستدامة.	2.17	.879
5. ربط برامج الاستدامة البيئية بـ"مجتمع الممارسة"؛ أي جعل الحرم الجامعي مختبراً لتعلم وتطبيق الممارسات البيئية المستدامة.	2.13	.909
6. ربط قيم وقضايا الاستدامة البيئية بالبرامج الأكاديمية ذات العلاقة.	2.22	.868
7. استحداث مقرر أكاديمي (كمتطلب جامعي) عن الاستدامة البيئية.	2.06	.922
8. استحداث تخصصات أكاديمية – بمختلف المراحل الجامعية - في مجال الاستدامة البيئية.	2.07	.884
إجمالي المحور الثاني	**2.13**	**0.712**
ثالثاً: متطلبات تعزيز مسؤولية البحث العلمي بالجامعة نحو تحقيق الاستدامة البيئية:		
1. تنفيذ الدراسات والبحوث التطويرية لخدمات المجتمع وتحقيق رفاهية الإنسان.	2.30	.942
2. تقديم منح بحثية تشاركية بين الجامعات المحلية والعالمية لتناول قضايا الاستدامة البيئية التي تواجه الكوكب.	2.12	.849
3. إنشاء حاضنات بحثية وريادية في الجامعة لتسويق البحوث المستدامة بيئياً وتحويلها إلى منتجات تجارية.	2.15	.848
4. إنشاء كراسي بحثية داعمة لبحوث الاستدامة البيئية.	2.11	.859
5. إنشاء مركز "البحث المجتمعي" لتحويل بحوث الاستدامة إلى ممارسات عملية تخدم المجتمع.	2.10	.912
6. عمل خرائط بحثية تشجع الباحثين على دراسة موضوعات الاستدامة البيئية كأولوية وطنية.	2.08	.885

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

درجة تحقق المتطلبات التربوية لتعزيز مسؤوليات جامعة الملك خالد نحو الاستدامة البيئية	المتوسط	الانحراف
7. تخصيص بعض درجات الترقية "في بند خدمة المجتمع" على دور عضو هيئة التدريس تجاه الاستدامة البيئية.	2.08	.900
إجمالي المحور الثالث	**2.14**	**0.699**
رابعاً: متطلبات تعزيز المسؤولية المجتمعية للجامعة نحو تحقيق الاستدامة البيئية:		
1. بناء شراكات مجتمعية لتنفيذ مبادرات ومشاريع الاستدامة البيئية.	2.19	.872
2. الإفادة من مراكز خدمة المجتمع في عقد ورش عمل لتدريب العاملين بالجامعة والمجتمع على تطبيق ممارسات البيئة المستدامة	2.12	.904
3. إنشاء الجامعة لـ"نوادي المواطنين" التي تستهدف توعيتهم بالممارسات البيئية الخضراء، وتلبية احتياجاتهم البيئية.	2.10	.892
4. تنظيم مسابقات مجتمعية في مجال الاستدامة البيئية.	2.07	.917
5. تقديم الاستشارات الداعمة لبرامج وخطط التنمية الشاملة المستدامة.	2.08	.873
6. عقد الندوات والملتقيات التي تستهدف توعية أفراد المجتمع بضرورة الاستدامة البيئية.	2.20	.906
7. تدريب قيادات مؤسسات المجتمع الجامعي والمحلي على التحول نحو الاستدامة البيئية.	2.21	.896
إجمالي المحور الرابع	**2.14**	**0.745**
إجمالي الاستبانة	**2.15**	**0.667**

ويتضح من هذا الجدول أن المتوسطات الحسابية لعبارات المحور الأول تراوحت بين (1.90) وبين (2.54)، وهذا يعني تراوح تحقق متطلبات تعزيز مسؤولية الإدارة الجامعية نحو تحقيق الاستدامة البيئية بين الدرجات الضعيفة والمتوسطة، كما أن الانحرافات المعيارية كانت أقل من (1.00)؛ مما يعني اتساق استجابات عينة الدراسة وعدم تباينها فيما يخص درجة تحقق متطلبات هذا المحور. أما ترتيب تلك المتطلبات من حيث الأكثر تحققاً فيوضحها الشكل (4) حسب وزنها النسبي:

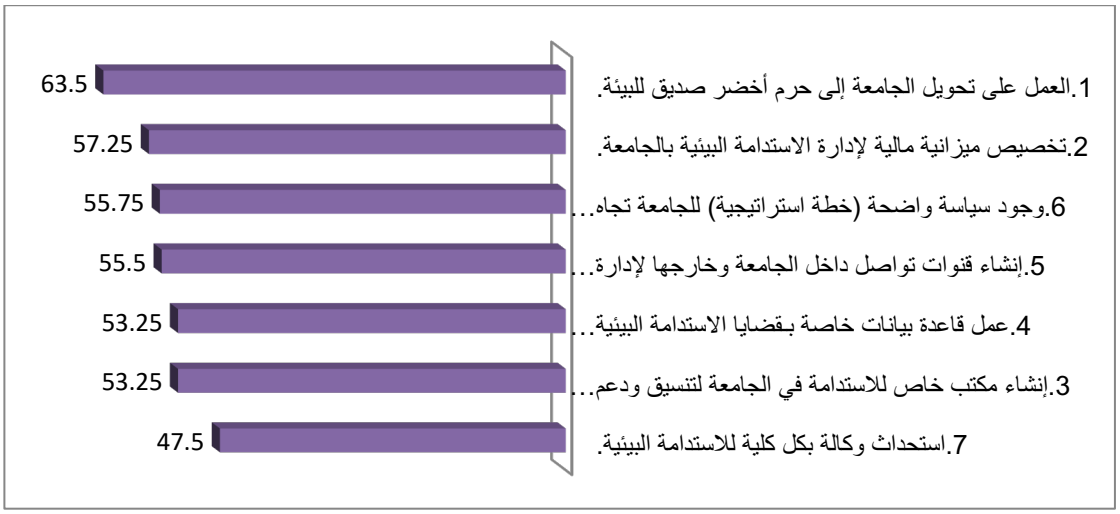

شكل (4): واقع تحقق متطلبات تعزيز مسؤولية الإدارة الجامعية نحو الاستدامة البيئية

كما يتضح من جدول (7) أن المتوسطات الحسابية لعبارات المحور الثاني تراوحت بين (2.04) وبين (2.22)، وهذا يعني تحقق متطلبات تعزيز مسؤولية التعليم الجامعي نحو تحقيق الاستدامة البيئية بدرجة ضعيفة، كما أن الانحرافات المعيارية كانت أقل من (1.00)؛ مما يعني اتساق استجابات عينة الدراسة وعدم تباينها فيما يخص درجة تحقق متطلبات هذا المحور. أما ترتيب تلك المتطلبات من حيث الأكثر تحققاً فيوضحها الشكل (5) حسب وزنها النسبي:

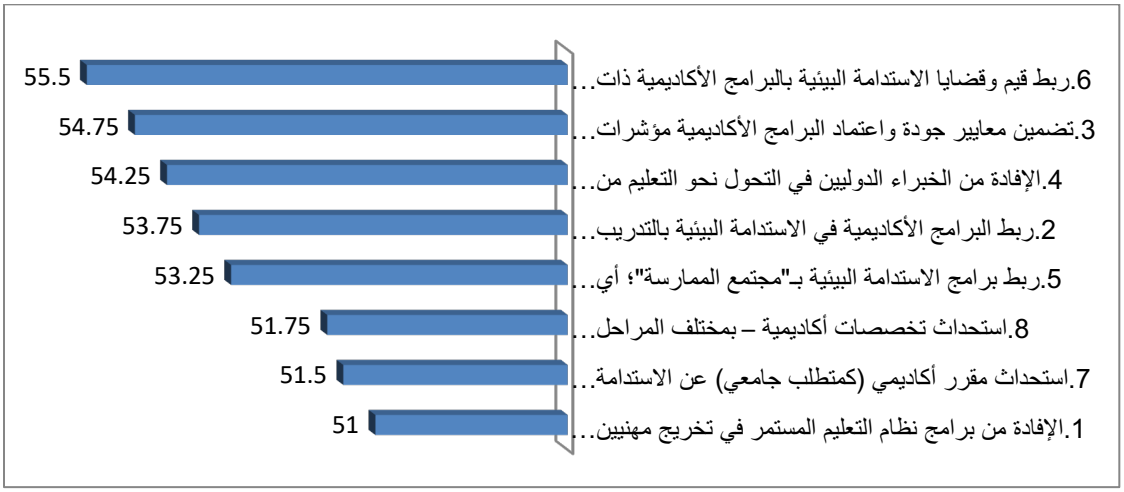

شكل (5): واقع تحقق متطلبات تعزيز مسؤولية التعليم الجامعي نحو الاستدامة البيئية

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

ويوضح جدول (7) أيضاً أن المتوسطات الحسابية لعبارات المحور الثالث تراوحت بين (2.08) وبين (2.30)، وهذا يعني تحقق متطلبات تعزيز مسؤولية البحث العلمي بالجامعة نحو تحقيق الاستدامة البيئية بدرجة ضعيفة، كما أن الانحرافات المعيارية كانت أقل من (1.00)؛ مما يعني اتساق استجابات عينة الدراسة وعدم تباينها فيما يخص درجة تحقق متطلبات هذا المحور. أما ترتيب تلك المتطلبات من حيث الأكثر تحققاً فيوضحها الشكل (6) حسب وزنها النسبي:

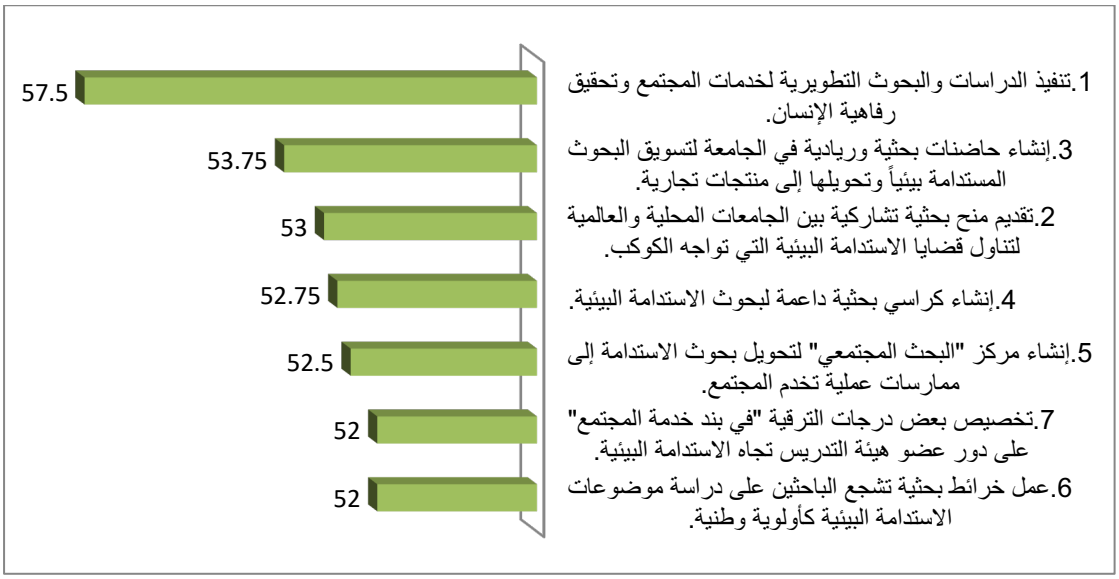

شكل (6): واقع تحقق متطلبات تعزيز مسؤولية البحث العلمي بالجامعة نحو الاستدامة البيئية

كذلك يتضح من جدول (7) أن المتوسطات الحسابية لعبارات المحور الرابع تراوحت بين (2.07) وبين (2.21)، وهذا يعني تحقق متطلبات تعزيز المسؤولية المجتمعية للجامعة نحو تحقيق الاستدامة البيئية بدرجة ضعيفة، كما أن الانحرافات المعيارية كانت أقل من (1.00)؛ مما يعني اتساق استجابات عينة الدراسة وعدم تباينها فيما يخص درجة تحقق متطلبات هذا المحور. أما ترتيب تلك المتطلبات من حيث الأكثر تحققاً فيوضحها الشكل (7) حسب وزنها النسبي:

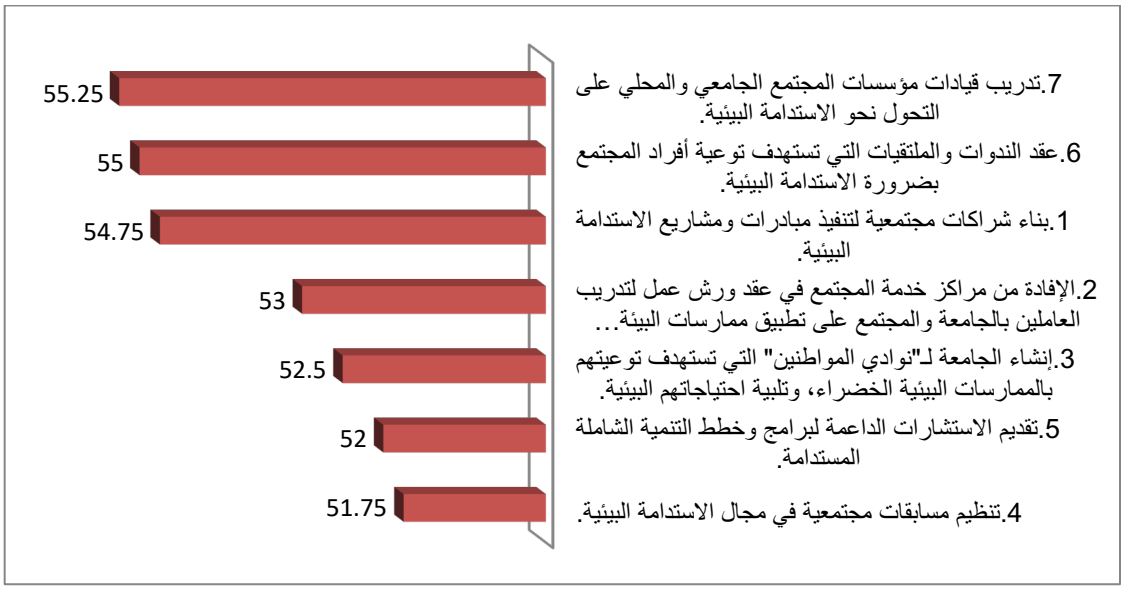

شكل (7): واقع تحقق متطلبات تعزيز المسؤولية المجتمعية للجامعة نحو الاستدامة البيئية

يتضح مما سبق أن درجة تحقق المتطلبات التربوية لتعزيز المسؤوليات الإدارية، والتعليمية، والبحثية، والمجتمعية لجامعة الملك خالد نحو الاستدامة البيئية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ضعيفة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة العمري [9] ودراسة العتيبي [12]. ولعل تفسير ذلك يُعزى إلى بدء جامعة الملك خالد في مراحل تطبيق الاستدامة البيئية، وما يؤكد ذلك هو الفقرة الوحيدة التي حصلت على أعلى متوسط (2.55) حيث نصت على "العمل على تحويل الجامعة إلى حرم أخضر صديق للبيئة"، كما أن تحقق هذه المتطلبات بدرجة ضعيفة قد يكون بسبب وجود معوقات تحول دون تطبيق الاستدامة البيئية، مثل: لوائح الجامعات المقيدة للعمل، وغياب الرؤية الإستراتيجية المحققة للاستدامة البيئية، ونقص الموارد المالية أو البشرية المحفزة على قيادة التحول نحو هذه الاستدامة.

ت. النتائج الخاصة بالفروق بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد نحو درجة تحقق المتطلبات التربوية لتعزيز مسؤوليات الجامعة تجاه الاستدامة البيئية وفق متغيرات: المنصب الإداري، والدرجة العلمية، والتخصص:

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

للكشف عن الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو استبانة "درجة تحقق المتطلبات التربوية لتعزيز مسؤوليات الجامعة تجاه الاستدامة البيئية" حسب متغيرات الدراسة، تم استخدام اختبار مان-وتيني (**Z**) مع متغير المنصب الإداري، واختبار كروسكال والس (**X**) مع متغيري: التخصص العلمي والدرجة العلمية. وتوضح الجداول [9، 10، 11] ذلك:

جدول (8): الفروق بين استجابات أفراد العينة على استبانة واقع تحقق المتطلبات التربوية لتعزيز مسؤوليات الجامعة تجاه الاستدامة البيئية حسب متغير المنصب الإداري

المحاور	فئات المتغير	العدد	المتوسط	قيمة (Z)	مستوى الدلالة
الأول: متطلبات تعزيز مسؤولية الإدارة الجامعية نحو تحقيق الاستدامة البيئية	**لا يشغل منصبا قياديا**	**117**	**126.15**	**-1.974-**	**.048**
	يشغل منصبا قياديا	**156**	**145.14**		دالة
الثاني: متطلبات تعزيز مسؤولية التعليم الجامعي نحو تحقيق الاستدامة البيئية	**لا يشغل منصبا قياديا**	**117**	**136.84**	**-.030-**	**.976**
	يشغل منصبا قياديا	**156**	**137.12**		غير دالة
الثالث: متطلبات تعزيز مسؤولية البحث العلمي بالجامعة نحو تحقيق الاستدامة البيئية	**لا يشغل منصبا قياديا**	**117**	**135.87**	**-.205-**	**.837**
	يشغل منصبا قياديا	**156**	**137.85**		غير دالة
الرابع: متطلبات تعزيز المسؤولية المجتمعية للجامعة نحو تحقيق الاستدامة البيئية	**لا يشغل منصبا قياديا**	**117**	**128.56**	**-1.535-**	**.125**
	يشغل منصبا قياديا	**156**	**143.33**		غير دالة
الاستبانة مجملة	**لا يشغل منصبا قياديا**	**117**	**129.46**	**-1.368-**	**.171**
	يشغل منصبا قياديا	**156**	**142.66**		غير دالة

ويتضح من هذا الجدول:

- وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد - بحسب متغير المنصب الإداري - على محور الاستبانة الأول "متطلبات تعزيز مسؤولية الإدارة الجامعية نحو تحقيق الاستدامة البيئية"، حيث جاءت قيمة (Z) (1.974)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وكانت الفروق في اتجاه أعضاء هيئة التدريس الذين يشغلون منصباً قيادياً بالجامعة حيث كانت متوسطات استجاباتهم أعلى من متوسطات استجابات من لا يشغلون منصباً قيادياً بالجامعة. ويمكن تفسير وجود هذه الفروق إلى كون القيادات الجامعية أكثر أعضاء المجتمع الجامعي علماً بالخطط الإستراتيجية والقرارات ذات الارتباط بسياسة الجامعة وميزانيتها وبياناتها وقنوات التواصل الداخلية والخارجية، لذا كانت متوسطات استجاباتهم أعلى من غيرهم.
- عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد - بحسب متغير المنصب الإداري - على إجمالي استبانة "درجة تحقق المتطلبات التربوية لتعزيز مسؤوليات الجامعة تجاه الاستدامة البيئية"، وكذلك على محاورها الفرعية الثاني والثالث والرابع والمرتبطة بمسؤوليات وظائف الجامعة الثلاثة نحو تحقيق الاستدامة البيئية"، حيث جاءت قيمة (Z) أقل من (1.96)، ودلالتها أكبر من (0.05). ويؤكد عدم وجود هذه الفروق اتساق أو عدم تباين استجابات أفراد العينة، وعدم وجود أي تأثير لمتغير المنصب الإداري على متطلبات تعزيز مسؤوليات وظائف الجامعة الثلاثة (التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع) نحو تحقيق الاستدامة البيئية، وتتفق هذه النتيجة بذلك مع دراسة كريري [15].

جدول (9): الفروق بين استجابات أفراد العينة على استبانة واقع تحقق المتطلبات التربوية لتعزيز مسؤوليات الجامعة تجاه الاستدامة البيئية حسب متغير الدرجة العلمية

المحاور	فئات المتغير	العدد	المتوسط	قيمة (X)	مستوى الدلالة
الأول: متطلبات تعزيز مسؤولية الإدارة الجامعية نحو تحقيق الاستدامة البيئية	**أستاذ مساعد**	**103**	144.57	5.194	.074
	أستاذ مشارك	**119**	124.85		**غير دالة**
	أستاذ	**51**	150.06		
الثاني: متطلبات تعزيز مسؤولية التعليم الجامعي نحو تحقيق الاستدامة البيئية	**أستاذ مساعد**	**103**	150.33	5.073	.079
	أستاذ مشارك	**119**	126.69		**غير دالة**
	أستاذ	**51**	134.15		
الثالث: متطلبات تعزيز مسؤولية البحث العلمي بالجامعة نحو تحقيق الاستدامة البيئية	**أستاذ مساعد**	**103**	156.25	10.101	.006
	أستاذ مشارك	**119**	123.56		**دالة**
	أستاذ	**51**	129.49		
الرابع: متطلبات تعزيز المسؤولية المجتمعية للجامعة نحو تحقيق الاستدامة البيئية	**أستاذ مساعد**	**103**	149.51	5.543	.063
	أستاذ مشارك	**119**	124.82		**غير دالة**
	أستاذ	**51**	140.17		
الاستبانة مجملة	**أستاذ مساعد**	**103**	151.21	6.289	.043
	أستاذ مشارك	**119**	124.58		**دالة**
	أستاذ	**51**	137.29		

ويتضح من هذا الجدول:

- عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد - بحسب متغير الدرجة العلمية - على محاور الاستبانة الأول والثاني والرابع والمرتبطة بمتطلبات تعزيز مسؤوليات الجامعة الإدارية والتعليمية والمجتمعية تجاه الاستدامة البيئية، وذلك حيث جاءت قيمة (X) أقل من (5.99)، ودلالتها أكبر من (0.05). ويدل هذا على اتساق أو عدم تباين استجابات أفراد العينة، وعدم وجود أي تأثير لمتغير الدرجة العلمية على هذه المحاور، وتتفق هذه النتيجة بذلك مع دراسة كريري [15].
- وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد - بحسب متغير الدرجة العلمية - على إجمالي استبانة

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

"درجة تحقق المتطلبات التربوية لتعزيز مسؤوليات الجامعة تجاه الاستدامة البيئية"، وعلى محور الاستبانة الثالث "متطلبات تعزيز مسؤولية البحث العلمي بالجامعة نحو تحقيق الاستدامة البيئية"، حيث جاءت قيمة (X) (6.289) و(10.101)، وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وكانت الفروق في اتجاه أعضاء هيئة التدريس الذين على درجة أستاذ مساعد حيث كانت متوسطات استجاباتهم أعلى من متوسطات استجابات الأساتذة والأساتذة المشاركين. ويمكن عزو وجود هذه الفروق إلى كون الأساتذة المساعدين من أعضاء هيئة التدريس الأصغر سناً، والأحدث تعييناً، والأكثر حاجة إلى البحث العلمي؛ مما يكون له تأثير أكبر في قراءة ودراسة وبحث الموضوعات المعاصرة ذات الارتباط بمتغيرات المجتمع المحلية والعالمية. لذا، يهتم الأساتذة المساعدون بتنفيذ الدراسات والبحوث التطويرية التي تتناول خدمات المجتمع، ورفاهية الإنسان، وقضايا الاستدامة البيئية، وغيرها من الموضوعات التي تعتبرها الكثير من عمادات البحث العلمي من القضايا ذات الأولوية الوطنية.

جدول (10): الفروق بين استجابات أفراد العينة على استبانة واقع تحقق المتطلبات التربوية لتعزيز مسؤوليات الجامعة تجاه الاستدامة البيئية حسب متغير التخصص العلمي

المحاور	فئات المتغير	العدد	المتوسط	قيمة (X)	مستوى الدلالة
الأول: متطلبات تعزيز مسؤولية الإدارة الجامعية نحو تحقيق الاستدامة البيئية	**علوم شرعية**	28	194.43	69.266	.000
	علوم إنسانية/اجتماعية	84	180.85		**دالة**
	علوم طبيعية/تطبيقية	77	101.44		
	علوم صحية/طبية	84	106.61		
الثاني: متطلبات تعزيز مسؤولية التعليم الجامعي نحو تحقيق الاستدامة البيئية	**علوم شرعية**	28	213.07	42.740	.000
	علوم إنسانية/اجتماعية	84	153.32		**دالة**
	علوم طبيعية/تطبيقية	77	110.31		
	علوم صحية/طبية	84	119.79		
الثالث: متطلبات تعزيز مسؤولية البحث العلمي بالجامعة نحو تحقيق الاستدامة البيئية	**علوم شرعية**	28	219.43	47.265	.000
	علوم إنسانية/اجتماعية	84	152.63		**دالة**
	علوم طبيعية/تطبيقية	77	116.16		
	علوم صحية/طبية	84	112.99		
الرابع: متطلبات تعزيز المسؤولية المجتمعية للجامعة نحو تحقيق الاستدامة البيئية	**علوم شرعية**	28	212.71	49.403	.000
	علوم إنسانية/اجتماعية	84	159.85		**دالة**
	علوم طبيعية/تطبيقية	77	112.15		
	علوم صحية/طبية	84	111.70		
الاستبانة مجملة	**علوم شرعية**	28	216.50	59.520	.000
	علوم إنسانية/اجتماعية	84	164.73		**دالة**
	علوم طبيعية/تطبيقية	77	107.26		
	علوم صحية/طبية	84	110.04		

ويتضح من هذا الجدول:

- وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد - بحسب متغير التخصص العلمي - على إجمالي استبانة "درجة تحقق المتطلبات التربوية لتعزيز مسؤوليات الجامعة تجاه الاستدامة البيئية"، وعلى محاورها الفرعية الأربعة، حيث جاءت قيم (X) أكبر من (7.82)، وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وكانت الفروق في اتجاه أعضاء هيئة التدريس من ذوي التخصصات الشرعية حيث كانت متوسطات استجاباتهم أعلى من متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس في التخصصات الأخرى. ويمكن تفسير وجود هذه الفروق في كون صغر حجم عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في التخصصات الشرعية، وأن (24) منهم من الأساتذة المساعدين، و(16) من ذوي المناصب القيادية، وأن الفروق دائماً كانت في اتجاههم. وتختلف هذه النتيجة بذلك مع دراسة البريدي [11] التي أوضحت وجود فروق في اتجاه أعضاء هيئة التدريس من ذوي التخصصات الطبيعية والتطبيقية.

ث. آليات تحقيق المتطلبات التربوية لتعزيز مسؤوليات جامعة الملك خالد نحو الاستدامة البيئية:

تأسيساً على نتائج الدراسة الميدانية، يمكن تعزيز مسؤوليات جامعة الملك خالد نحو الاستدامة البيئية من خلال الآليات الآتية:

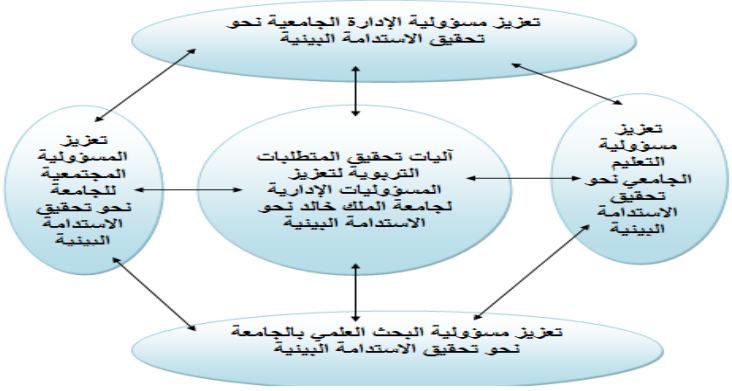

شكل (8): آليات تحقيق المتطلبات التربوية لتعزيز المسؤوليات الإدارية لجامعة الملك خالد نحو الاستدامة البيئية

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

1) فيما يتعلق بآليات تحقيق المتطلبات التربوية لتعزيز المسؤوليات الإدارية لجامعة الملك خالد نحو الاستدامة البيئية، يمكن اتخاذ الإجراءات الآتية:

- بناء خطة إستراتيجية شاملة لتحول الجامعة نحو الاستدامة البيئية، بحيث يتم دمج الاستدامة في كل عمليات ومرافق الجامعة، وأن تكون هذه الخطة في ضوء معايير التصنيفات العالمية للاستدامة.
- العمل على تحويل الحرم الجامعي إلى مجتمع لتطبيق الممارسات البيئية المستدامة عن طريق: تطبيق أنظمة لإعادة تدوير نفايات الجامعة، الالتزام بسياسة إنشاء المباني والمختبرات الخضراء، توفير وسائل نقل مستدامة داخل الجامعة، خفض استهلاك الطاقة، ترشيد استخدام المياه، وشراء المنتجات المستدامة.
- إنشاء لجنة استشارية على مستوى كل جامعة لوضع الأهداف والسياسات، والإشراف على المبادرات والتمويل، وتطبيق معايير ومؤشرات الاستدامة، وتقييم واعتماد كافة البرامج وفقاً لها.
- إنشاء مكتب للاستدامة بالجامعة للتعاون مع وكالات الكليات للشؤون البيئية في تنسيق وربط ودعم كل ما يتعلق بمبادرات ومشاريع الاستدامة البيئية في الجامعة، بالإضافة إلى التعاون مع المنظمات والشركاء الخارجيين في مجال الاستدامة.
- نشر تقارير الاستدامة بشكل دوري، وإتاحتها إلكترونياً، وذلك للتوعية بالإنجازات التي حققتها الجامعة في هذا المجال، وللتعريف بالمشاريع والمبادرات خلال الفترة الحالية والقادمة، وذلك من خلال إنشاء قنوات تواصل داخل الجامعة وخارجها لإدارة الاستدامة البيئية.

2) وفيما يتعلق بآليات تحقيق المتطلبات التربوية لتعزيز المسؤوليات التعليمية لجامعة الملك خالد نحو الاستدامة البيئية، يمكن اعتماد مناهج الجامعة على ما يأتي:

- تركيز أهداف التعليم ونواتجه على: إكساب المتعلمين المعارف والقيم والمهارات الخاصة بالاستدامة البيئية، وتكوين المواطنين القادرين على التعامل مع موارد البيئة بطريقة مسؤولة، وتعزيز صحة المجتمع ورفاهته، وتحقيق العدالة في الإفادة من الموارد البيئية المتاحة دون إحداث خلل في النظام البيئي والتوازن البيولوجي ودون المساس بحقوق الأجيال القادمة في هذه الموارد.
- استحداث موضوعات عن الاستدامة البيئية يتم تدريسها كمتطلب جامعي يستهدف توعية الطلاب بالجوانب الدينية والقيمية والتشريعية والتحديات المجتمعية ذات الارتباط بالاستدامة البيئية.
- دمج قضايا الاستدامة البيئية في جميع برامج الإعداد الأكاديمي ذات العلاقة (كما في تخصصات: الهندسة والزراعة والطب والصيدلة والجيولوجيا والبيولوجي والطبيعة والفضاء و...)، وكذلك في برامج الإعداد الثقافي العام بمختلف الكليات.
- اعتماد استراتيجيات التدريس والتقويم الحديثة القائمة على المشاريع البحثية الميدانية لتعلم وتطبيق الممارسات البيئية المستدامة، وتوظيف التعلم الافتراضي والإلكتروني في تعلم وتطبيق الممارسات البيئية المستدامة، وخاصة تلك التي يُتوقع فيها التعرض للمخاطر أثناء تعلمها أو تطبيقها.

3) وفيما يتعلق بآليات تحقيق المتطلبات التربوية لتعزيز مسؤولية البحث العلمي بجامعة الملك خالد نحو الاستدامة البيئية، يمكن الأخذ بالإجراءات الآتية:

- استثمار طاقات الباحثين الإبداعية، وتوجيهها نحو الابتكارات النوعية، وبراءات الاختراع، وإجراء البحوث التطويرية التي تستهدف: إيجاد حلول لمشكلات البيئة وتهديداتها، والمحافظة على التنوع البيئي والبيولوجي، وتحقيق رفاهة المجتمع، ورفع مستوى الحس البيئي الوطني بقضايا تغير المناخ، وغير ذلك مما يتعلق بأهداف ومؤشرات الاستدامة.
- تقديم منح بحثية لإجراء البحوث التي تستهدف إيجاد الحلول لمشكلات الاستدامة البيئية والمعوقات التي تحول دون التحول إليها.
- إنشاء المعاهد أو المراكز أو الكراسي أو الحاضنات البحثية الداعمة لبحوث الاستدامة البيئية وفق الخطط التنموية للمملكة، ورؤيتها، وبرامجها التنفيذية، مع الاهتمام بتسويق تلك البحوث.
- عمل خرائط بحثية تشجع الباحثين على دراسة موضوعات الاستدامة البيئية كأولوية وطنية، وتحويلها إلى منتجات تجارية.
- نشر البحوث الحديثة في مجال الاستدامة البيئية، والإفادة من نتائجها في تطبيق أفضل ممارسات البيئة المستدامة.
- تمييز بحوث الاستدامة البيئية عند ترقية أعضاء هيئة التدريس، وذلك بتخصيص درجات مرتفعة لها في بند خدمة المجتمع.

4) وفيما يتعلق بآليات تحقيق المتطلبات التربوية لتعزيز المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك خالد نحو الاستدامة البيئية، يمكن الأخذ بالإجراءات الآتية:

- التعاون مع وزارات المملكة (وخاصة وزارات: البيئة والمياه والزراعة، والصناعة والثروة المعدنية، والنقل، والاقتصاد والتخطيط، والطاقة، والصحة، والإسكان، والشؤون البلدية والقروية، والتعليم، والإعلام)، ومع الشركات التجارية والمصانع لـ: عقد الندوات التثقيفية، والدورات التدريبية، والحملات والنشرات التوعوية، وتقديم الاستشارات، وكذلك المسابقات البحثية الداعمة لبرامج وخطط التنمية الشاملة المستدامة بشكل عام، والمعنية بقضايا الاستدامة البيئية بوجه أخص.
- إقامة المؤتمرات وورش العمل الدورية – بالشراكة مع أصحاب المصلحة ذوي الاهتمام بقضايا الاستدامة البيئية من مختلف القطاعات الحكومية والخاصة والخيرية – لسن "الميثاق الأخلاقي للبيئة"، ولاستعراض الخبرات العالمية والتجارب المحلية وما تم إنجازه سنوياً من قِبل كل قطاع في هذا المجال.
- عقد الشراكات بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المحلي والعالمي بغية تحقيق الاستدامة البيئية، سواء أكانت هذه الشراكات بحثية أو إنتاجية أو خدمية أو معلوماتية أو...، أو لإنشاء المتنزهات الخضراء أو المراكز المعلوماتية أو نوادي المواطنين التي تستهدف التوعية بالممارسات البيئية الخضراء، وتلبية الاحتياجات البيئية، والتعريف بفرص العمل الجديدة في هذا المجال.
- الإفادة من مراكز خدمة المجتمع في عقد ورش عمل لتدريب منسوبي الجامعة وقيادات مؤسسات المجتمع المحلي على تطبيق ممارسات البيئة

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

المستدامة وعلى التحول نحو الاستدامة.

وأخيراً، فإنه استكمالاً لهذا الموضوع، يقترح الباحث إجراء الأبحاث الآتية:

- الخبرات العالمية في مجال الاستدامة البيئية وإمكانية الإفادة منها محلياً.
- إستراتيجية مقترحة لتعزيز الشراكات بين المؤسسات المجتمعية لتحقيق الاستدامة البيئية.
- دراسة استشرافية للمبادرات التي يمكن أن تقدمها الجامعة لتحقيق الاستدامة البيئية.
- المعوقات التي تحول دون تحقيق جامعة الملك خالد للاستدامة البيئية.

- **هذا البحث تم دعمه من خلال البرنامج البحثي العام بعمادة البحث العلمي – جامعة الملك خالد – المملكة العربية السعودية رقم المشروع** (GRP/192/43)**.**

المراجع:

القرآن الكريم.

[1] معروف، حسام (2012). *دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أساتذتها*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية – جامعة الأزهر، غزة.

[2] Mathaisel, D., Manary, J., & Comm, C. (2009). *Enterprise sustainability: Enhancing the military's ability to perform its mission*. Boca Raton: CRC Press.

[3] UI Green Metric World University Ranking (2017). Available at: http://greenmetric.ui.ac.id

[4] Ndiaye, A.; Khushik, F.; Diemer, A.; & Pellaud, F. (2019). Environmental Education to Education for Sustainable Development: Challenges and Issues. *International Journal of Humanities and Social Science*, 9(1), 1-14, doi:10.30845/ijhss.v9n1p1

[5] *خطة التنمية العاشرة* (2015-2019). وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية. متاحة على: https://www.mep.gov.sa

[6] *رؤية المملكة* (2030). المملكة العربية السعودية. متاحة على: www.vision2030.gov.sa

[7] إستراتيجية تطوير منطقة عسير "قيم وشيم" (2021). هيئة تطوير منطقة عسير. متاحة على: https://palsawa.com/rss/

[8] *الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية* (2029). الخطة التنفيذية الآفاق. وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية.

[9] العمري، ماجد (2019). *دور إدارات الجامعات الحكومية السعودية في التحول نحو الاستدامة في ضوء بعض الخبرات العالمية: تصور مقترح*. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

[10] عمران، أسماء؛ والسيد، منى (2019). تصور مقترح لأدوار المعلم في نشر قيم الاستدامة البيئية لطلاب المرحلة الثانوية: دراسة ميدانية مطبقة على بعض المدارس الثانوية بالمنطقة الشرقية. المؤتمر الأول للجمعية السعودية العلمية للمعلم (جسم) "المعلم: متطلبات التنمية وطموح المستقبل"، جامعة الملك خالد، (3)، 72-95.

[11] البريدي، عبدالله (2013). *تعليم الاستدامة في الجامعات العربية: رصد لتجارب دولية واقتراح لنموذج علمي*. بحث مقدم للندوة العلمية الأولى لمركز التنمية المستدامة بجامعة القصيم، السعودية.

[12] العتيبي، منصور (2015). مساهمة جامعة نجران في التنمية المستدامة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية والإدارية بالجامعة. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، جامعة القصيم، 8(3)، 953-1002.

[13] البراهيم، هيا (2014). تطوير التعليم من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. *رسالة التربية وعلم النفس*، الرياض، (44)، 1-32.

[14] النجار، فاطمة (2019). أثر برنامج تدريبي في ممارسات التنمية المستدامة على تنمية الوعي بالمشكلات البيئية ومهارات العمل التطوعي لطالبات جامعة سطام بن عبد العزيز. *المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث*، 3(2)، 52-78.

[15] كريري، عصام (2019). *إستراتيجية مقترحة لتطبيق القيادة المستدامة بجامعة الملك خالد في ضوء نموذج إفري وبريجستنر*. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية – جامعة الملك خالد.

[16] العنزي، نشمي (2019). المسؤولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس في تحقيق التنمية العلمية بالجامعات السعودية في ظل رؤية المملكة 2030. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، الرياض، (52)، 321-379.

[17] بن سبعان، صالح (2015). إدارة استثمار رأس المال البشري السعودي في ضوء متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة. *مجلة كلية التربية*، جامعة عين شمس، 3(39)، 161-192.

[18] الحاجي، سميرة (2017). رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل. *مجلة كلية التربية*، جامعة الأزهر، 176(2)، 523-611.

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.

[19] الرشيدي، عايض (2016). *دور الإدارة الإستراتيجية في تحقيق التنمية الإدارية المستدامة في الجامعات السعودية*. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإدارية – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

[20] السيد، محمد عبد الرؤوف (2020). متطلبات تطوير برامج إعداد الباحثين في العصر الرقمي. مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية، 6(20)، 810-846.

[21] ISO 26000 (2007). *Working Group on Social Responsibility*. Working definition, Sydney.

[22] Pettinger, T. (2018). Environmental sustainability: definition and issues. *Economics*, Retrieved on 21/3/2020 from: https://www.economicshelp.org

[23] Mason, M. (2019). What Is Sustainability and Why Is It Important? *Environmentalscience*, Retrieved on 21/3/2020 from: https://www.environmentalscience.org

[24] Alhamdany, R. & Khudhur, W. (2019). The mass media and its roles in achieving the continuing development from viewpoint of universities instructor's. *Route Educational & Social Science Journal*, 6(3), 486-504.

[25] الغامدي، عبدالله (2009). التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة*، 23(1)، 177-226.

[26] اليونسكو (2013). *التربية من أجل التنمية المستدامة*. متاح بتاريخ 2020/3/20 على: unesdoc.unesco.org/images/0021/002163/216383a.pdf

[27] *نحو تنمية مستدامة للمملكة العربية السعودية* (2018). أهداف التنمية المستدامة: الاستعراض الطوعي الوطني الأول للمملكة العربية السعودية، المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2018 "التحول نحو مجتمعات مستدامة ومرنة"، نيويورك.

[28] Sustainalytics (2018). *Macquarie University Sustainability Financing Framework*. Retrieved on 20/3/2020 from: www.sustainalytics.com

[29] نحو مجتمع المعرفة (1427هـ). *التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول*. الإصدار 11، سلسلة دراسات مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

[30] *صحيفة الصباح* (2020، فبراير 24). الهيئة العامة للصحافة، العدد (230).

[31] محمود، أيسم (2018). الاتجاهات الحديثة في وظائف الجامعة: التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة نموذجاً. *مجلة العلوم التربوية*، القاهرة، 4(1)، 3-82.

[32] النيسابوري، مسلم بن الحجاج (د.ت.). *صحيح مسلم*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

[33] وزارة التعليم العالي (2014). *الوظيفة الثالثة للجامعات*. الإدارة العامة للتخطيط – السعودية.

[34] الخوالدة، تيسير (2016). معوقات استدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية. *دراسات العلوم التربوية*، 43(1)، 67-87.

[35] Findler, F., Schonherr, N., Lozano, R., & Stacherl, B. (2019). Assessing the impacts of higher education institutions on sustainable development: An analysis of tools and indicators. *Sustainability, 11*(1), 59; https://doi.org/10.3390/su11010059

[36] Pearson, E. & Degotardi, S. (2009). Education for sustainable development in childhood education: A global solution to local concerns?. *International journal of early childhood*, 41(2), 97-111.

[37] *مسودة نظام الجامعات السعودية الجديد* (2017). وزارة التعليم. متاح على: https://www.moe.gov.sa:443/ar/newunisys/Pages/notesform.aspx

[38] العويد، نورة (2017). *وظائف التعليم الجامعي السعودي والمساهمة في تحقيق أهداف برنامج التحوّل الوطني لرؤية المملكة العربية السعودية 2030*. مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030. جامعة القصيم.

[39] عبود، نجم (2006). *أخلاقيات الإدارة ومسؤوليات الأعمال في شركات الأعمال*. الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.

[40] السيد، محمد عبد الرؤوف (2022). *منهجيات البحث في أصول التربية: توجهات معاصرة*. الإسكندرية: دار الأمل.

© 2023 NSP
Natural Sciences Publishing Cor.